العلة النحوية عند عبدالحليم بن لطف الله الرومي(ت١٠٥١هـ) في كتابه: (حاوي الفوائد شرح جامع القواعد)

المُقـدمـــة

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على رسولِ اللهِ الأمين، خاتمِ الأنبياءِ والمرسلينَ، وعلى آلهِ وصحبِهِ الطيبينَ الطاهرينَ، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يومِ الدين.

أمَّا بعدُ:

فإنَّ من واجب الإنسان المسلم تجاه دينه ولغته أن يقدم كل ما يستطيع لخدمتهما؛ زكاةً منه مُستَحَقَّة من غير كِبْرٍ ولا رياءٍ ولا مِنَّةٍ، وخدمةً للغة القرآن، مُتَجَذِّرة في نفوس من أحبَّ القرآنَ ولغتَهُ، لذلك كُلِّهِ آثرتُ على نفسي أنْ أقومَ-على قِلَّةِ بضاعتي- في خدمة اللغة العربية، من خلال دراسة العلة النحوية في شرحٍ من شروح أُصول النحو العربي، وهو شرح العلَّامة (عبدالحليم بن لطف الله الرومي - ت١٠٥١هـ) المسمى بـ(**حاوي الفوائد شرح جامع القواعد**) في علم أُصول النحو، الذي أمتعنا بغزارة علمه بمَا حواه من فنون اللغة وعلومها، ولا سيما (العلة النحوية) التي سرعان ما أخذت تنحو نحواً جديداً، وهو البحث عن الأسباب التي من أجلها انتظم الكلام على هذه الشاكلة أو تلك، وبعد توفيق الله-تعالى- جاء هذا العملُ بعنوان:

العلة النحوية عند عبدالحليم بن لطف الله الرومي(ت١٠٥١هـ)

في كتابه: (حاوي الفوائد شرح جامع القواعد)

واقتضت طبيعة المادة العلمية أن يُقسَّم البحثُ على مقدمة وتمهيد، وأربعة مطالب، على النحو الآتي:

(المطلب الأول: العلة ونشأتها، والمطلب الثاني: مقاصد العلة، والمطلب الثالث: مسالك العلة، والمطلب الرابع: قوادح العلة)، ثم خاتمة موجزة لأهم النتائج، وثبَت بالمصادر والمراجع، وهي متنوعة الأغراضِ والفنون، من كتب علوم القرآن وكتب التفسير والحديث، والنحو واللغة والأدب.

وآخرُ دعوانا: أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، وصلَّى اللهُ وسَلَّمَ وبارَكَ على نبيِّنا محمدٍ، وآلِهِ وصحبِهِ أجمعين.

الباحثان
أ.د. سالم قدوري الحمد
م.م. محمد حسين عبدالله
١/محرم/١٤٣٨هـ
٢/تشرين أول/٢٠١٦م

التمهيد
حياة الشيخ عبدالحليم بن لطف الله

أولًا: سيرته الشخصية

١ـ اسمه ولقبه:

هو عبدُالْحَلِيم بنُ لُطف الله الرُّومي، الفقيه الأصولي، قاضي بوسنة[١].

هذا مجمل ما ذكر عنه وما عُرف به، فقد ضنت كتب التراجم والسير بأخباره فلم تورد منها ما يكشف عن كثير من الجوانب الغامضة في حياته.

٢ـ مولده ووفاته:

لم أقف على مولد ووفاة الشارح إلا ما ذُكِرَ أنَّه تُوفي سنة(١٠٥١هـ/١٦٤١م)[٢]، رحمه الله برحمته الواسعة.

ثانياً: سيرته العلمية

١ـ نشأته العلمية:

من خلال دراسة كتاب الشارح وتحقيقه حصلتُ على صورة عن مكانته العلمية في عصره، ومدى ثقة العلماء به آنذاك؛ إذ تبين أنه-فضلاً عن كونه قاضياً وعالماً في الفقه والأصول- قد تنوعت ثقافته بين علوم العربية، وعلوم القرآن الكريم والسنة الشريفة؛ فقد أثرى شرحه بعلوم سابقيه وعلماء عصره، وهذا واضحٌ في أغلب صفحات الكتاب[٣].

٢ـ شيوخه وتلامذته:

أغفلت كتب التراجم الحديث عن شيوخ وتلاميذ الشيخ عبدالحليم، فلم أجد شيئاً عن الأماكن التي تلقى علومه فيها، ولا عمَّن تلقاها، ولا ممن أخذ عنه، عدا ما مرَّ ذكره في اسمه وسنة وفاته.

٣ـ جهوده العلمية ومكانته بين العلماء:

لم يُحفظ لنا من تراث الشيخ عبدالحليم غير كتابين فقط، هما: (حاوي الفوائد شرح جامع القواعد)[٤] في أصول النحو، و(شرح الْمنَار للنسفي)[٥] فِي أُصول الفقه، فيما اطلعت عليه من كتب التراجم والفهارس العامة[٦].

المـطـلـب الأول
نـشـأةُ الـعـلـة ومفهومُها وفائدتُها

من طبيعة الإنسان أن يسألَ عن علة كلِّ شيءٍ يحيط به، على مدى سني حياته، وهو يريد تفسيراً لهذه الأشياء، فمن الطبيعي أن يفكر في إيجاد علل وتفسير للظاهرة اللغوية والنفوذ إلى ما ورائها؛ وشرح الأسباب، التي جعلتها على ما هي عليه، وكثيراً ما يتجاوز الأمر الحقائق اللغوية ويصل إلى المحاكمة الذهنية الصرف؛ لأنَّ اللغة وكما عبر عنها ابن جني أنَّها " أصوات يعبر كل قوم عن أغراضهم" [٧]. فهي سلوك اجتماعي يتحدد بموجبه نشاط الإنسان، لذا حاول أن يجد علة لكل صورة من صور التعبير "فالأسماء كلها لعلة خصت العرب ما خصت منها، ومن العلل ما نعلمه ومنها ما نجهله"[٨].

ومن الطبيعي أن ينصرف دارس اللغة العربية إلى إيجاد علة لكل ما يراه من أحكام، فللمرفوع سبب، وللمنصوب علة، وللمجرور غاية، وللمجزوم هدف، ولكل ما حذف أو قدم أو أخر علة لابد من معرفتها حتى نكون مدركين للغة وواقعها[٩].

والحديث عن نشأة بواكير العلة النحوية يعني الحديث عن نشأة قواعد اللغة العربية، فقد أجمع الرواة والمؤرخون على أن العلة النحوية رافقت نشأة النحو، وولدت مع ولادته، قال أبو بكر الأنباري: "سمعتُ رجلاً من أهل اليمن يقول: فلانٌ لغوبُ جاءَتهُ كتابي فاحتقرها ضمير التأنيث للكتاب بتأويل الصحيفة, أي: ألقى كتابي بلا نظرٍ فيها فقلتُ له أي: لهذا الرجل اليمني: أتقول: جاءته كتابي مكانَ جاءه كتابي؟ فقال: نعم, أقول هكذا أليسَ الكتاب بصحيفةٍ"؟[١٠]، وقال ابن جنّي: "فهذا الرجلُ اعتلَّ على هذا الوضعِ بهذه العلّة واحتجّ لتأنيث المذكّر بما ذكر"[١١]، وذكرت كتب التراجم أن "أوَّل من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي(ت١١٧هـ)"[١٢]، ونُقل عن أبي عمر بن العلاء بعض التعليلات[١٣]، ثم جاء الخليل الذي عني بالعلة كثيراً من الأحكام تاركاً الباب مفتوحاً لمن يأتي بعده فيعلل بما يراه لائقاً له فورد عنه أنه قال: "إنّ العربَ نطقت على سجيّتها وطِباعها, وعرفت مواقع كلامها, فقاست في عقولها عللُه إن لم ينقل ذلك عنها واعتلتُ أنا ما عندي أنّه علّة لما عللّتُه منه, فإن أكُنْ أصَبتُ العلّة فهو الذي التمستُهُ, وإن يكن هناك علّة غير ما ذكرتُ, فالذي ذكرتُه محتملٌ أن يكون علّةً له ومَثلُه في ذلك مثلُ رجلٌ حكيمٌ, دخل داراً محكمة البناءِ عجيبة النظمِ والأقسامِ, وقد صحّت عنده حكمةُ بانيها بالخبر الصادق أو البراهين الواضحة والحجج اللائحة, فكلّما وقف هذا الرجل الداخل في الدار على شيء منها قال: إنّما فعل هذا هكذا لعلّة كذا أو لسبب كذا أو لعلّة سبّت له أو خطرت بباله محتملةٌ أن

تكون علّةً كتلك فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار, فعل ذلك للعلّة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار, وجائزٌ أن يكون فعله لغير تلك العلّة, إلاّ أنّ ما ذكر هذا الرجل محتملٌ أن يكون علّةً لذلك, فقال الخليل: فإن سنح لغيري علّة لما علّلتُه من النحو هي أليق بما ذكر بالمعلول"[١٤]، وكانت تعليلاته تسيل سيلاً من غير تعقيد ولا اضطراب ولا فلسفة لعلل، إذ تتابع هذه التعليلات بقوة ووضوح ودقة[١٥].

أولاً- تعريف العلة لغة واصطلاحاً.

العلة **لغة**: العَلُّ والعللُ الشربة الثانية من إضماء الإبل، يقال: علل بعد نهل، أو الشرب بعد الشرب[١٦]، و"تعلل بالأمر واعتل تشاغل"[١٧]، وقال ابن الأعرابي(ت٢٣١هـ): "علَّ الرجل يعلُّ من المرض"[١٨].

والعلة حدث يشغل صاحبه عن وجهه كأن تلك العلة صارت شغلاً ثانياً منعه من شغله الأول، وعلله بالشيء تعليلاً، أي: لهاه به[١٩].

وإلى ذلك ذهب الإمام الغزالي فقال: "العلة في الأصل عبارة عما يتأثر المحل بوجوده؛ ولذلك سمي المرض علة"[٢٠].

وتأتي العلة في كلام العرب بمعنى السبب، وقد قيل: " وهذا عِلَّة لهذا، أَي: سبَب"[٢١].

أما العلة في **الاصطلاح** فلا يبتعد مفهومها عن المفهوم اللغوي، وقد تنوعت تعبيرات اللغويين في ذلك، فقد عرفها الرماني(ت٣٨٨هـ) بأنَّها "تغيير المعلول عما كان عليه"[٢٢]، وقال الجرجاني(ت٤٧١هـ): "العلة التامة ما يجب وجود المعلول عندها، وقيل: العلة التامة جملة ما يتوقف عليه وجود الشيء"[٢٣]، وقال المناوي(ت١٠٣٠هـ):"التعليل تقدير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر"[٢٤].

ثانياً: العلة عند أهل الكلام والفقهاء.

تنوعت تعبيرات الفلاسفة والمناطقة والأُصوليين، ولعل أقدم تقسيم للعلة كان على يد الفيلسوف اليوناني أرسطو، فإن العلة عنده على أربعة أقسام: فاعلة، كالنجار الذي يصنع الكرسي، ومادية، وهي الخشب والحديد الذي يصنع منه، وصورية، وهي الهيأة التي يتم عليها شكلها، وغائية، وهي الجلوس عليها، ومنها أُخذت العلة الأولى وعلة العلل وتطلق على الله وحده[٢٥].

وجمعت العلة النحوية بين العلة الفقهية والكلامية؛ لأن النحاة تأثروا بما يحيط من حولهم من الثقافات آنذاك واستمدوا مناهجهم وأساليبهم من الفقهاء وعلماء الكلام، أما صلتها بالعلة الفقهية فتتضح من خلال مسالك الاستنتاج الذي كانت تقتبسه من أساليب[٢٦].

ثالثاً- فائدة العلة:

جعل النحويون للعلة فائدة إذ لا يمكن أن يقيم النحاة تعليلاتهم من غير فائدة، وهذا ما أشار إليه سيبويه في كتابه إذ قال: "وليس شيء يُضْطَرُّون إليه إلا ويحاولون به وجهًا"[٢٧].

ولذا فلا بدَّ لكل شيء من سبب يدعو إليه وعلة تسوغه، والعلة أثرها في النفس من جهة تثبيت الأحكام والحقائق فإن "إثبات الشيء معللا آكد في النفس من إثباته مجردًا عن التعليل"[٢٨].

وعلل النحو بعد هذا المذكور على ثلاثة أضرب: ذكر المقاصد، وذكر المسالك، وذكر القوادح.

المطلب الثاني
مقاصد العلة

لقد قسم الشارح مقاصد العلة على عشر مقاصد بحسب ما درج عليه سالفيه، هي:

المقصد الأول: إذا استقرينا أصول هذه الصناعة وجدناها في غاية الوثاقة والاستحكام، وإذا تأملنا عللها عرفنا أنها مدخولة، أي: مجروحة عند الأئمة، وأما ما ذهب إليه بعضهم من أن علل النحو واهية ضعيفة ومستحصلة، واستدلالهم على ذلك بأن الأوضاع والصيغ النحوية والتصريفية تكون تابعة للوجود، ولا يكون الوجود تابعًا لها، فهذا قول بمعزل عن الحق؛ لأنَّ الحق الثابت أنَّ هذه الأوضاع والصيغ النحوية والتصريفية لم يكن استعمالها على سبيل الابتداء والابتداع، بل على وجه الاقتداء بالقرآن العظيم والمسموع من كلام العرب العرباء[٢٩].

وقد اتفق الشارح عبدالحليم مع رأي ابن جني إلى أنَّ علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين؛ وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خِفَتِها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه؛ وذلك أنها أعلام وأمارات لوقوع الأحكام، ووجوه الحكمة فيها خفيّة عنا، غير بادية الصفحة لنا، فترتيب مناسك الحج وفرائض الطهور والصلاة والطلاق وغير ذلك إنما يرجع في وجوبه إلى ورود الأمر بعمله، ولا تعرف علة جعل الصلوات في اليوم والليلة خمسًا دون غيرها من العدد، ولا يعلم أيضاً حال الحكمة

والمصلحة في عدد الركعات، ولا في اختلاف ما فيها من التسبيح والتلاوات، إلى غير ذلك، فعلل ذلك خفية عنَّا وليس كذلك علل النحويين[٣٠]، فإذَن علل النحويين متأخّرة عن علل المتكلّمين متقدّمة على علل المتفقّهين[٣١].

وذكر الشيخ عبدالحليم أن الفقيه إذا عجز عن تعليل الأحكام الفقهية قال: هذا تعبدي، وإذا عجز النحوي عن تعليل الأحكام النحوية قال: هذا مسموعي[٣٢]، قال سيبويه في كتابه: "وليس شيء يُضْطَرُّون إليه إلا ويحاولون به وجهًا"[٣٣].

ولا شك أن العرب رأت من العلل والأغراض ما نُسب إليها[٣٤]، وهو منقسم إلى قسمين: مطرد وشاذ، فمن المطرد رفع الفاعل ونصب المفعول، ومن الشاذ في القياس قوله تعالى: ﴿ ٱسۡتَحۡوَذَ عَلَيۡهِمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ ﴾[المجادلة:١٩]، وقولهم: (استنوق الجمل)[٣٥]، فهذا كله اتفاق وقع من العرب وتوارد اتجه منهم، فإن قيل هذا شيء طُبِعوا عليه من غير اعتقاد منهم؛ لأن الآخر منهم أخذ عن الأول، قيل: إن الله،تعالى، هداهم لذلك، أي: الشيء الذي طُبِعوا عليه؛ لاقى في طباعهم قبولًا له، واطمئنانًا على صحة الوضع فيه، فاجتمعوا على هذه اللغة، فإن قيل كيف اجتمعوا على ذلك واختلافهم موجود ظاهر؟ ومنه اختلافهم في (ما الحجازية والتميمية) قيل: هذا خلاف قليل محتقر، أي: نادر، غير محتفل به، وهو شيء يسير في الفروع، فأما الأصول وما عليه العامَّة والجمهور فلا خلاف فيه، وأهل اللغتين عدد كثير وخلق عظيم وكل منهم محافظ على لغته لا يخالف شيئًا منها، فحصل ذلك الخلاف لأنهم يحتاطون ويقاسون ولا يفرطون ولا يخلطون، ومع هذا فليس شيء من مواضع الخلاف على قلته إلا وله وجهته من القياس يؤخذ به، ولو كانت هذه اللغة حشوًا لكثر خلافها، ولتعادت أوضاعها ولجاء عنهم جر الفاعل، ورفع المضاف إليه، والنصب بحرف الجزم، والجزم بحروف النصب وغيرها، وأيضًا ثبت عنهم التعليل في النص في مواضع نقلت عنهم[٣٦].

المقصد الثاني: تكلم النحاة على العلة وقسموها تقسيمات مختلفة، وجعلوا لها أنواعًا متنوعة، فجعلها الجليس النحوي صنفين: " علة تطرد على كل كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم، وعلة تظهر حكمتهم في أصوله، وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصد موضوعاته، وهم للأولى أكثر استعمالاً وأشد تداولًا، وهي واسعة الشعب، إلا أنَّ مدار المشهور منها في الجملة عند من عني بجمعها والاهتمام بتتبعها وحصرها على ثلاثةٍ وعشرين نوعًا"[٣٧]، وجعلها السيوطي أربعًا وعشرين نوعًا[٣٨]، والنحاة جعلوها بهذا العدد ليمكن نظمها في اثني عشر زوجًا، أو ما يقرب

من ذلك، بحيث يشتمل كل زوج على علتين، إحداهما عكس الأخرى تقريبًا[٣٩]، وهي عند عبدالحليم بهذا العدد أيضاً[٤٠]، وعلى النحو الآتي:

١-علة سماع، مثل قولهم: امرأةٌ ثدْيا، ولا يقالُ: رجلٌ أثدى[٤١]؛ لأنّه ليس ذلك إلّا موقوفاً على السماع.

٢-علة تشبيه، مثل إعراب المضارع لمشابهته الاسمَ، ويُسمّى قياسَ الأوْلى، ومنها بناء بعضِ الأسماء لمشابهتها الحروفَ.

٣-وعلة استغناء، ومنه استغناؤهم عن (ودَعَ)، أي: عن الماضي من (يَدَع) .

٤-وعلة استثقال، مثل استثقالهم الواوَ في (يَعِد) لوقوعها بين ياءٍ وكسرةٍ.

٥-وعلة فرق، ومنه فتح نونِ الجمعِ وكسرِ نون التثنية في مثلِ قوله تعالى: ﴿لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ﴾ [ص:٤٧]، وفي مثلها لا يمكن الفرق بحركةِ ما قبلَ الياءِ لأجلِ الإعلالِ.

٦-وعلة توكيد، مثلُ إدخالهم أي: العربَ النون الخفيفةَ والثقيلةَ في فعلِ الأمرِ لتأكيدِ إيقاعه.

٧-وعلة تعويض، مثل: تعويضهم، أي: العرب الميمَ في حرف النداء في (اللهمّ) والتنوين أيضاً, من المضافِ إليه كما في قوله تعالى:﴿وَكُلًّا ءَاتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾[الأنبياء:٧٩].

٨-وعلة نظير، مثل كسرِهم، أي: العربِ أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم حملاً على الجرّ إذ هو نظيرُه نحو قوله: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ﴾ [البيّنة:١].

٩-وعلة نقيض، مثل نصبِهم النكرة غير المفردةَ بـ(لا) التي لنفيِ الجنسِ، والجارّ مع المجرور متعلِّقٌ بنصبِهم حملاً لها على نقيضها في الإثبات، وهو (إنّ) المكسورة المشدّدة التي لتأكيد الإثبات نحو: لا غلامَ رجلٍ ظريفٌ فيها.

١٠-وعلة حمل على المعنى، مثل:﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ﴾[البقرة:٢٧٥] ذكر فعل الموعظة وهي مؤنّثة حملاً لها على المعنى وهو الوعظُ.

١١-وعلة مشاكلة، مثل قوله تعالى:﴿سَلَٰسِلَا۟ وَأَغْلَٰلًا﴾[الإنسان:٤] صرفُ (سلاسلا) مع وجودِ تكرّر علّةٍ واحدةٍ للمشاكلةِ بـ(أغلالا).

١٢-وعلة معادلة، كَجَرِّهِم ما لا ينصرفُ بالفتحِ حملاً على النصب, ثمّ عادلوا بين الجرّ والنصبِ فحملوا النصبَ على الجرِّ في جمع المؤنّث السالم.

١٣-وعلة قرب ومجاورة، وهي حمل على اللفظ، مثل الجرّ بالمجاورةِ في قولهم: جُحرُ ضبٍّ خَرِبٍ، وضمُّ لامُ (لله) في: (ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ)؛ لمجاورتِها الدال المرفوعةَ.

١٤-وعلة وجوب؛ وذلك تعليلهم رفعَ الفاعلِ الذي أُسند إليه الفعلُ أو شبهُه مقدّماً عليه أبداً, كقولك: ضرب زيدٌ وزيدٌ ضاربٌ غلامُه, وكذلك تعليلهم نصبَ المفعولِ الذي وقع عليه الفعلُ, نحو: ضربتُ زيداً, وجرَّ المضافِ إليه بما نُسِبَ إليه شيءٌ بواسطةِ حرفِ الجرِّ لفظاً أو تقديراً، نحو: مررتُ بزيدٍ وغلامِ زيدٍ, وإنّما خُصَّ الفاعلُ بالرفعِ لأنّ المعاني ثلاثة, الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة, والحركات أيضاً ثلاثة: الرفع والنصبُ والجرّ, فالفاعلُ أقوى المعاني الثلاثة, والرفع أقوى الحركات الثلاث, فأعطى بأقوى المعاني أقوى الحركات ليدلّ على قوّته, والمفعول أضعفُ المعاني الثلاثة, فأعطى أضعف الحركات الثلاث ليدلّ على ضعفه, وأعطى الجرّ للمضاف إليه؛ لأنّه لم يبق في الحركات إلاّ الخفضُ.

١٥-علة جواز[٤٢]، وذلك ما ذكروه في تعليل الإمالة من الأسباب المعروفة وهي: أن يقع بقرب الألف كسرةٌ أو ياءٌ أو تكون هي منقلبةً عن واوٍ مكسورةٍ أو ياءٍ صائرة ياء فإنّ ذلك، أي: المذكور علّة لجواز الإمالة لا لوجوبها.

١٦-وعلة تغليب، مثل تغليب: المذكّر على المؤنّث, قال الله تعالى: ﴿ وَكَانَتۡ مِنَ ٱلۡقَٰنِتِينَ ﴾ [التحريم:١٢] وغيره من تغليب الاسم العلم على الكنية, نحو العمرين لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما.

١٧-وعلة اختصار، مثلُ باب الترخيم نحو: يا بلبُ, في المسّى بِبلبلٍ, والترخيم من خصائص النداء, إلاّ إذا اضطرّ الشاعرُ نحو:

دِيَارُ مَيَّةَ إِذْ مَيٌّ تُسَاعِفُنَا ولا يُرى مثلُها عربٌ ولا عجمُ[٤٣]

١٨-وعلة تخفيف، ومنه الادغامِ وتخفيفِ الهمزة, وهما غنيّان عن البيان.

١٩-وعلة دلالة حال، ومنه قول المستهلّ: الهلالُ والله، أي: هذا الهلالُ, فحُذِف المبتدأ لدلالة القرينة الحاليّة عليه.

٢٠-علّة أصلٍ؛ كاستحوذ, وقوله:

شيخٌ على كرسيّهِ مُعَمّماً فإنَّه أهْلٌ لِأَن يُؤَكْرَما[٤٤]

٢١-وعلة تحليل، قال ابن مكتوم[٤٥]: "وأمّا علّة التحليل فقد غَمَض عَلَيَّ شرحُها, وفكّرتُ فيها أيّاماً فلم يظهر لي فيها شيء, ثمّ ظفرتها من قبل الشيخ شمسِ الدين ابن الصائغ[٤٦], حيث قال: "قد رأيتُها مذكورة في كلام المحقّقين كابن الخشاب البغدادي[٤٧]حاكياً لها عن السلف في نحو الاستدلال على اسميّة (كيف) بنفي حرفيّتُها؛ لأنّها مع الاسم أي: مع الاسم المُعرب المركّب الذي

يتحقّق معه عامِلُه كلام نحو: كيف زيد، ونفي فعليّتها لمجاورتها الفعلَ نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾ [الفيل:١] بلا فاصلٍ، فتحلّل عقد شبهِ خلافِ المدّعى"(٤٨).

٢٢-وعلة إشعار، كقولهم، أي: العربِ، في جمعِ موسى مُوسَوْنَ بفتحِ ما قبل واو الجمع كمصطفَون ومُعْطَونَ إشعاراً بأنّ المحذوف ألِفٌ.

٢٣-وعلة تضاد، مثل قول العرب في الأفعال التي يجوز إلغاؤها متى تأخّرَت تَلْغَ نحو: زيدٌ منطلِقٌ علمتُ, ومتى تقدّمَت وأكّدت بالمصدرِ لم تلغَ نحو: ﴿وَظَنَنتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ﴾ [الفتح:١٢]، أي: ظننتُم الباطِلَ حقّاً ظنّ السوء، لما بين التأكيد والإلغاءِ من التضادّ.

٢٤-وعلة أَوْلَى، كقولهم: إنّ الفاعل المسند إليه الفعل أو شبهُه أولى برتبة التقديم من المفعول الذي وقع عليه الفعلُ, فإنّ الأصلَ في الفاعل أن يليَ الفعلَ لأنّه كالجزء منه.

ولم يتعرض الجليس النحوي للصنف الثاني من العلل (علة العلة)، وقد بينه ابن السراج في الأصول فقال: "واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علة العلة, مثل أن يقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعًا والمفعول به منصوبًا... وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب, وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها, وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات"(٤٩).

ولعل أشهر تقسيم للعلل الذي قسمه أبو القاسم الزجاجي في كتابه الإيضاح، فجعلها على ثلاثة أضرب(٥٠):

أ-العلة التعليمية، وهي التي يتوصل بها الى تعلم كلام العرب؛ لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظًا، وإنما سمعنا بعضًا فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك إنا لما سمعنا (قام زيد فهو قائم، وركب فهو راكب)، عرفنا اسم الفاعل فقلنا: ذهب فهو ذاهب، وأكل فهو آكل، وهذا النوع من العلل معروف بالعلة الأولى.

ب-العلة القياسية: وذلك لمن سأل عن علة نصب (إنَّ) للاسم فيجاب لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول فحملت عليه فأعملت إعماله.

ت-العلة الجدلية النظرية: وهي كل ما يعتل به من علل بعد العلة التعليمية والقياسية، مثل أن يقال: فمن أيِّ جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأيِّ الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية أم بالمستقبلة؟ أم الحادثة في الحال، أم المتراخية، أم المنقضية بلا مهلة؟

وجعلها الرماني على ستة أنواع: علة قياسية، وعلة حكمية، وعلة ضرورية، وعلة وضعية، وعلة صحيحة، وعلة فاسدة[٥١]، وذكر لها آخرون أنواعًا أخر بحسب صفاتها، فمنها البسيطة والمركبة والقاصرة والضعيفة[٥٢].

المقصد الثالث: ليست العلل النحوية سواء أيضًا في وجوب الحكم؛ ولذلك رأى بعض النحويين أن هناك نوعين من العلل، الأول أطلق عليه اسم العلة الموجبة، ومنه رفع العمدة وما يشابهها وجر المضاف إليه وما يشابهها، وأطلق على الثاني العلة المجوزة، فمن ذلك علة قلب واو (وُقِّتَت) في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتۡ﴾[المرسلات:١١] همزةً وهي كونها مضمومة فلا يكون هذا القلب لازمًا؛ لأنها مع ذلك يجوز إبقاؤها واوًا، فعلتها مجوزة لا موجبة [٥٣]،ومنه، أي: من السبب المجوّز، كلّ موضع جازَ فيه الإعرابان كقوله تعالى:﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ﴾[المسد: ٤] عطفٌ على المسكن في:﴿سَيَصۡلَىٰ﴾ [المسد:٣] وقوله تعالى:﴿حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ﴾[المسد:٤] منصوب على الشتم، أو قوله:﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ﴾، مبتدأ خبرُه:﴿حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ﴾[٥٤].

وفرق الشارح بين العلة وبين السبب، أي: ما كان موجبًا يسمى علة، وما كان مجوزًا يسمى سببًا[٥٥].

المقصد الرابع: اختلف النحاة في إثباتِ الحكم النحويّ, في محلّ النصّ وهو في اللغة بمعنى الدليل والظهور, وفي الاصطلاح, ما ازداد وضوحاً على الظاهر بمعنى في المتكلّم, وهو سوقه الكلامَ لأجلِ ذلك المعنى, فالنصّ في علم النحو ما ثبت من وضع واضعٍ حكيمٍ عزّ شأنه, والمنقولِ عن العرب الذَين يُقاسُ عليهما بما ثبت، أي: الحكم النحويّ بالنصّ أم بالعلّة, وقد عرفنا الفرق بين العلّة والسبب المجوّزان، فما كان موجباً يسمّى علّة وما كان مجوّزاً يسمّى سبباً, فقال الأكثرون: يثبت الحكم بالعلّة لا بالنصّ؛ لأنّ الحكم النحويّ لو كان ثابتاً بالنصّ لا بالعلّة لأدّى إلى إبطالِ الإلحاق بالكلّية؛ لأنّ الإلحاق في الأسماء: هو أن يتعاملَ الملحقُ بما يعاملُ الملحقُ به, نحو: (قَرْوَدٍ) ملحق بـ(جعفر)؛ لكون جمعه: (قرادِد) كـ(جعافر), وتصغيره: (قرَيدِد) كـ(جعيفر), وهذا علّة نظير، وسدّ باب القياس بالجرّ معطوف على الإبطالِ؛ لأنّ قياس كلّ فرع على أصلٍ بعلّةٍ جامعةٍ، فإذا فُقدت العلّةُ الجامعةُ بطل القياس, وكان الفرعُ مقيساً عليه من غير أصلٍ وذلك محالٌ, ولو قلنا أنّ الرفع والنصبَ في نحو: (ضرب زيد عمراً) بالنصّ لا بالعلّة لبطل الإلحاقُ بالفاعلِ والمفعول والقياس عليهما، وذلك الإبطالُ لا يجوز أصلاً، وقال بعضهم: يثبتُ الحكم النحويّ في محلّ النصّ بالنصّ وهو إثباتُ الحكم بالدليل القطعيّ الذي ليس فيه شبهة وفيما عدا محلّ النصّ, وهو إثباتُ الحكمِ بالدليلِ الظنّي الذي فيه شبهة يثبت بالعلّة، وذلك محلُّ النصّ والنصوص الثابتة عن واضعٍ حكيمٍ جلّ شأنه أو النصوص المنقولة

عن العرب وما عدا محلّ النصّ هو المقيسُ عليها، أي: على النصوص بالعلَلِ الجامعةِ جميعَ أبواب العربيّة وأنواعها, واستدلّ هذا البعضُ لذلك أي: لأجل أنّ ما ثبت في محلّ النّص بالنّص وفيما عداه بالعلّة بأن النّص مقطوع لا شبهة فيه، والعلّةَ مظنونة بها، أي: ما ثبت بها ثابتٌ بدليل ظنّي فيه شبهة وإحالةُ الحكم ثابت على المقطوع به، أي: على الدليل القطعيّ أولى من إحالته على المظنون عليه، أي: على الدليل الظنّي, واستدلّ أيضاً هذا البعضُ وقال: لا يجوزُ أن يكون الحكمُ النحويُّ ثابتاً بالنصّ والعلّةِ معاً؛ لأنّه يؤدّي إلى أن يكون الحكمُ النحويّ مقطوعاً به ومظنوناً به معاً, فكون الشيء الواحد مقطوعاً به ومظنوناً به في حالة واحدة محالٌ, وأجيب عن هذا الاستدلال الثاني بأنّ الحكمَ النحويَّ إنّما يثبتُ بدليل قطعيّ لا شبهة فيه وهو النصّ, ولكن العلّةَ هي التي اقتضت إلى إثباتِ الحكم النحويِّ، فنحنُ نقطعُ على الحكم النحويِّ بكلام العربِ الذي هو دليلٌ قطعيّ لا شبهة فيه أو بكلام العزيز العلاّم الذي هو أدلّ في القطعِ من كلام العرب, فإذن العلّةَ هي التي اقتضت إلى إثباتِ الحكم، فالظنّ لم يرجع إذن إلى ما يرجع إليه القطعُ بل هما متغايران ما لا كما هما متغايران ذاتاً, فلا منافاةَ حينئذٍ في كون الحكم ثابتاً بالنصّ والعلّة معاً[٥٦].

المقصد الخامس: العلّةُ قد تكون غير مركّبة من الأجزاء وهي التي يقع التعليل بها من وجهٍ واحدٍ كالتعليل بالاستثقال في (غازٍ ورامٍ), وفي (يعد ويَمِقُ) والمشابهةِ كإعراب المضارع، وكقلب ياء (عصافير) واواً فصارَ (عصافور) بوقوع الياء ساكنةً بعد كسرة، فالعلةُ ليست مجرّد سكون الياء ولا وقوعها بعد كسرة, بل مجموع الأمرين وذلك، أي: التركيب من عدّة أمور كثيرة جدًّا، قال ابنُ الأنباريّ: "وقد تُزادُ في العلّة صفة بضرب من الاحتياط, بحيث لو أسقطتْ لم يقدح فيها, وسيجيء الكلامُ فيه في القوادح"[٥٧].

وقال ابنُ النحّاس في التعليقة: "علّل ابنُ عصفور أنّ حذف التنوين من العلَم الموصوف بابن مضاف إلى علم آخر بعلّة مركّبة من مجموع أمرين, وهو كثرة الاستعمال مع التقاء الساكنين، والنحاة لم يعلّلوه إلا بكثرة الاستعمال فقط بدليل حذفه من (هندُ بنتُ عاصمٍ) على لغة من صرف هنداً وإن لم يكن هنا ساكنان"[٥٨], وكأنّه لمّا رأى انتقاض العلّة احتاج إلى قوله ومن العرب من يحذف التنوين من العلم الموصوف بابن مضاف إلى علم آخر, وإنْ لم يكن هنا ساكنان لمجرّد كثرة الاستعمال, وهذه العلّة الصحيحة المطّردة في الجميع لا فيما علّل به، ومن العلل المركّبة قول الزمخشريّ في المفصّل: "ولاستطالتهم إيّاه بصلته مع كثرة الاستعمال خفّفوه من غير وجهٍ, فقالوا (اللّذِ) بحذف الياءِ, ثمّ (اللّذْ) بحذف الحركة, ثمّ حذفوه رأساً واجتزؤوا عنه، أي: عوّضوا عنه

بالحرف الملتبس به وهو لام التعريف, فقالوا: (الضاربه زيد) بمعنى الذي يضربه زيد, وقد فعلوا ذلك بمؤنّثه"[٥٩].

المقصد السادس: من شرط العلّة التي يلزم منها الحكم في المقيس أن تكون هي الموجبة للحكم في المقيس عليه، ومن ثمّة، أي: من أجل كون العلّة هي الموجبة للحكم؛ خطّأ ابنُ مالكٍ البصريّين في قولهم: "أنّ علّة إعرابِ المضارع رفعاً ونصباً وجزماً مشابهته بالاسم في حركاته وسكناته وإبهامه، أي: المضارع كلفظة عينٍ في الدلالة بصيغة واحدة على معان كثيرة وتخصيصه"[٦٠] أي: المضارع بالسين وسوفَ كما أنّ الاسم النكرة يخصّ بالألف واللام, ويرى ابنُ مالكٍ أنّ هذه الأمور من حيث كونهنّ عللاً مركبة ليست موجبة لإعراب الاسم رفعاً ونصباً وجرّاً وإنّما الموجِبُ له أي: الإعرابِ في الاسم قبوله بصيغة واحدة؛ ليعمّ الجوامد والمشتقّاتِ من الأسماء المعربة معاني مختلفة من المعاني التي لا تعرف إلاّ بالإعراب, وهو الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة فلا يغيّرها أي: الصيغة الواحدة, يعين آخرها إلاّ الإعرابُ وهو حرف أو حركة اختلف آخر الاسم المعرب به ذاتاً أو صفةً ليدلّ على المعاني المعتورة عليه, فمثال العلّة الموجبة لإعراب الاسم قولنا: (ما أحسن زيدْ) بسكون الدال من زيد, فلم تعرب فيحتملُ النفي والتعجّبَ والاستفهام جميعاً, فإنْ أردتَ الأوّل, أي: نفيَ الإحسان عن زيد رفعتَ (زيداً) نحو: (ما أحْسَنَ زيدٌ) وإن أردتَ الثانيَ، أي: التعجّب من حسن زيدٍ نصبتَه، أي: زيداً, نحو: (ما أحسنَ زيداً), وإن أردتَ الثالثَ الاستفهامَ عن أوصافه وشمائله أو حُسنِ ذاتِه جررْتَه مع رفعِ أحسنُ، أي: (ما أحسنُ زيدٍ؟)، فلابدّ وأن يكون هذه العلّة أي: قبولُ الفعلِ المضارع معاني مختلفةً هي الموجبة لإعراب المضارع أيضاً رفعاً ونصباً وجزماً[٦١], ومثال العلّة الموجبة لإعراب المضارع قولنا: (لا تأكلِ السمكَ وتشربِ اللبنَ) بلا استعمال الإعراب الثلاثة في آخر المضارع من حيث احتمال المعاني فيحتمل النهي عن كلّ منهما على انفراده، أي: من أكل السمكة وشُربِ اللبنِ، ويحتملُ عن الجمع بينهما، أي: بين الأكلِ والشربِ، ويحتملُ النهيَ عن الأوّل فقط، والحال أنّ الثاني مستأنفٌ، ولا يبيّن ذلك، أي: المذكورَ من المعاني الثلاثة في المضارعِ إلاّ إعرابُ المضارعِ بأن تجزم الثانية، أي: الصيغة الثانية أيضاً، أي: كالصيغة الأولى إن أردتَ الأوّل، أي: النهيَ عن كلّ واحدٍ منهما على انفراده، وأن تنصبه، أي: الصيغة الثانية بأن في جواب النهي، إنْ أردتَ الثانيَ، أي: النهيَ عن الجمع بينهما، وأن ترفعه، أي: الصيغة الثانية إن أردتَ الثالث، أي: النهي عن الأوّل فقط, والثاني مستأنف[٦٢].

المقصد السابع: اختلف النحاة في التعليل بالعلّة القاصرة[٦٣] والعلة التامة, فالعلّةُ التامّةُ، ما يوجبُ وجودَ المعلول عندها والعلّة القاصرة: بخلاف ذلك، فجوّزه أي: التعليل بالعلّة القاصِرةِ قومٌ, ولم يشترطوا التعدية أي: التجاوز بالطلبِ في صحّتها أي: العلّة في كونها دليلاً صحيحاً في إحالة الحكم

الثابت عليها ومثال تعليلهم بالعلة القاصرة قولهم: (ما جاءت حاجتك) وفي قول الأعرابيّ (أرهف شفرته حتى قعدت كأنّها حربة), فإن (جاءت) و(قعدت) أجريا مجرى (صار) في الاستعمال في هذين الموضعين فقط, فجُعل لهما اسم مرفوع وخبر منصوب، ولا يجوز أن يجريا مجرى (صار) في غيرهما، أي: في غير هذين الموضعين فلا يقالُ: (ما جاءت حالتك)، أي: صارت، وقول (زيد غنيًّا)، أي: صار غنيًّا, وكذلك لا يقالُ: عسى الغُوَيْرُ أنعما[٦٤] ولا: عسى زيد قائماً، بإجراء عسى مجرى صارَ، واستدلّ على صحّتها أي: على صحّة استعمال العلّة الناقصة في الاستدلال بها وإن لم يكن دليلاً صحيحاً تامّاً بأنّها، أي: العلّة الناقصة ساوتْ، أي: صارت سواءً العلّة التامّة المتقدّمة، أي: التي مرّت في المقصد الرابع, وهو أنّ العلّة مظنونة, أي: ما ثبت بها ثابتٌ بدليل ظنّي فيه شبهة ويحالُ الحكمُ الثابتُ على المظنون عليه كما يحالُ على المقطوع به, وهذا هو المراد بقوله: في الإحالة، أي: إحالةِ الحكم الثابت على المظنون عليه وفي المناسبة أي: بين العلّة التامّة والعلّة القاصرة وزادت، أي: العلّة القاصرة عليها، أي: على العلّة التامة بظاهر النقل بقولهم: جاءت حاجتَكَ، وقولِ الأعرابيّ: حتّى قعدَتْ كأنّها حربةٌ, يعني كونَ العلّة الناقصة في هذين الموضعين نصّاً فإن لم يكن ذلك النصّ علامةً للصحّة والاستعمال عندهم فلا أقلّ أي: أكثرُ دلالةً من أن لا يكون علماً أي: علامةً على الفسادِ وعدم الاستعمال عندهم[٦٥].

قال ابنُ مالكٍ في شرح التسهيل: "علّلوا سكونَ آخرِ الفعلِ الماضي المسند إلى التاء ونحوه بقولهم لئلّا يتوالى أربعُ حركاتٍ فيما هو كالكلمة الواحدة, وهذه العلّة قاصرةٌ لا تامّة, إذ لا يوجد التوالي إلاّ في الماضي الثلاثيّ المجرّد الصحيح وبعض ما ضي الخماسيّ كانطَلَقَ, وأمّا أكثر الأبواب فلا توالِيَ فيهنّ, نحو: تضارَبْنَ وأكرِمْنَ واحمارَرْنَ, بل السكون تامّ فيهنّ"[٦٦].

وذكر ابن الأنباري أن قسمًا من النحاة يرى أن العلّة القاصرة باطلة لا يكون دليلاً ولا يثبت به الحكمُ؛ لأنّ العلّة مطلقاً إنّما ترادُ، أي: تستدلّ بها للتعدية أي: لمجاوزتها إلى الحكم المدلول من حيث صحّتها, أي: لأجلِ كونها دليلاً صحيحاً في إحالة الحكم عليها وهذه العلّة الناقصة لا تعدية فيها، أي: إلى الحكم المدلول لقلّتها في الاستعمال, أي: لا تكون دليلاً صحيحاً حتى في إحالة الحكم عليها وإذا لم تكن متعدّية إلى الحكم في صحّتها وإحالتها فلا فائدة لها، أي: لا أثر في علّتها وكونها دليلاً للحكم الثابت لأنّها لا فرع لها مثل ما مرّ آنفاً من أنّ (جاء) و(قعد) لا يجوز أن يجريا مجرى صار في غير هذين الموضعين فالحكم الثابتُ فيها، أي: في العلّة القاصرة ثابتٌ بالنصّ وهو قولهم (ما جاءت حاجتك) وحتّى قعدت كأنّها حربة لا بِها، أي: لا بالعلّة القاصرة وأجيبَ عن طرف المجوّزين التعليل بالعلّة القاصرة بأنّا لا نسلم هي أي: العلّة القاصرة إنّما تزاد أي: إنّما تستدلّ بها للتعدية، أي: الحكم المدلول في صحّتها وكونها دليلاً صحيحاً بل العلّةُ القاصرةُ إنّما كانت علّة في إحالتها، أي: إحالة

الحكم عليها ومناسبتها أي: بالعلّة التامّة أي: في المناسبة بين العلّتين أي: التامّة والقاصِرة لا لتعدّيها إلى الحكم المدلول في صحّتها وكونها دليلاً صحيحاً ولا نسلم أيضاً عدم فائدتها، أي: العلّةِ القاصرة, أي: أن لا يكون أثراً لها في علّتيها وكونها دليلاً وإن لم يكن صحّتها فإنّ العلّة القاصرة تفيد الفرق بين المنصوص الذي يعرف معناه نحو قولهم: (جاءت حاجتك), وقول الأعرابيّ: (حتّى قعدت كأنّها حربة)، أي: يعرف هنا أنّ معنى (جاء) و(قعد) صار، أي: الانتقال من حال إلى حالٍ, وبين الذي لا يعرف معناه نحو: (عسى زيدٌ قائماً) و(قعد زيد غنيّاً), وتفيد أيضاً، أي: العلّةُ القاصرةُ أنّه أي: الشأنُ يمتنعُ، أي: لا يجوزُ ردّ غير المنصوص مثل (عسى زيد قائماً) عليه أي: على المنصوص نحو: (جاءتْ حاجتُك) و(قعدت كأنّها حربة) وتفيد أيضاً، أي: العلّة القاصرة أنّ الحكم أي: كون الاسمِ مرفوعاً, والخبر منصوباً ثبت، أي: هذا الحكم في المنصوص عليه في (جاءت حاجتك) و(قعدت كأنّها حربة) بهذه العلّة القاصرة التي يُثبتُ هذا الحكمَ في المنصوص عليه بلا فرع له وعدم تعدّيهِ إلى غيره [٦٧].

المقصد الثامن-وفيه مسألتان: **الأولى**: قد يكون الحكم الواحد معلولاً بعلّتين، أي: تعليل الحكم الواحد ومن أمثلة ذلك قولنا: هؤلاء مسلميُّ، في حالة الرفع؛ والأصل مسلمون، ولمّا أُضيف الاسمُ إلى ياء المتكلّم سقطت النون فصار: (مسلموي)؛ قلبت الواو ياءً، لأمرين كلّ منهما موجب للقلب: أحدهما: اجتماع الواو والياء، وسبقت الأولى منهما بالسكون، والآخر: ياء المتكلّم، فوجب قلبُ الواو ياءً، وإدغامها في ياء المتكلّم؛ ليمكّن كسر ما قبله[٦٨]، قال ابن جنّي: " فمنها أن يكثر الشيء فيسأل عن علّتِه كرفع الفاعل ونصب المفعول فيذهب قوم إلى شيء ويذهب آخرون إلى غيره فقد وجب إذاً تأمّل القولين، واعتماد أقواهما ورفض صاحبهِ فإن تساويا في القوّة لم ينكر اعتقادهما جميعا فقد يكون الحكم الواحد معلولا بعلّتين"[٦٩]، أي: يشتهر الحكم الواحد معلولا بعلّتين، فيسأل عن علّة ذلك الحكم، كرفع الفاعل، ونصب المفعول, فذهب قومٌ إلى شيء، أي: إلى أنّ هذا الحكم الواحد معلول بعلّةٍ مشهورة، مثلاً قال قوم: المعاني التي جيئتْ في الاسم بالإعراب لبيانها ثلاثة أجناس: معنى هو عمدة في الكلام, لا يستغنى عنه كالفاعليّة وله الرفع, ومعنى هو فضلة يتمّ الكلام بدونه كالمفعوليّة وله النصبُ، ومعنى هو بين العمدة والفضلة، وهو المضاف إليه، نحو: (غلام زيدٍ)، وله الجرّ, وذهب آخرون غير هذا الشيء, يعني إلى كون ذلك الحكم الواحد معلولاً بعلّة أخرى مشهورةٍ غير هذه العلّة المقدّمة, ومن ذلك قولهم: الفعل المتعدّي إذا كان مبنيّاً للفاعل نصب المفعول به وإلاّ رفعه, وعلامة المفعول به: أن يصدق عليه اسم مفعول تامّ من لفظ ما عمل فيه، كقولنا: (ركب زيدٌ الفرسَ), فالفرس مركوبُ زيدٍ، و(تدبّر زيدٌ الكتابَ), فالكتابُ مُتَدَبَّرٌ، فاذا وُجدتْ هاتينِ العلّتينِ المشهورتين، فيجب اعتقاد أقوى القولين[٧٠], مثل قول ابن الحاجب في مفعول ما لم يُسَمَّ فاعلُه[٧١]، ورفض الأخرى، ترك الأضعف من القول مثل قول الزمخشريّ فيه[٧٢], قال ابن

الحاجب في الكافية في تعريف الفاعل: "فمنه الفاعل, وهو ما أُسند إليه الفعل, أو شبهه, وقُدّمَ عليه على جهة قيامه به، أي: إسناداً واقعاً على طريقة قيام الفعل أو شبهه بالفاعل، فقوله: على جهة قيامه إلخ، احتراز عن مفعول ما لم يُسَمَّ فاعلُه، فلا يكون فاعلاً عنده، ومن ثمّة بَوَّبَ له باباً في الكافية"[٧٣].

وقال الزمخشريُّ في المفصل: "الفاعل هو: ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه، مُقدّماً عليه أبداً، وحقّه الرفع، ورافعه ما أُسند إليه"[٧٤]، فيدخل مفعول ما لم يُسَمَّ فاعلُه في تعريف الفاعل، فلم يبوّبه في المفصّل، فإنْ تساويا، أي: القولين، في القوّة كما في الفاعل، فهو من حيث كونه عمدة في الكلام يُرفع، ومن حيث كونه عامّاً في أنّ كلّ فعلٍ متعدّياً ولازماً أسند إليه وقدّم عليه على جهة قيامه به أيضاً يرفع، لم ينكر اعتقادهما، جزاء (إنْ)، أي: اتخاذهما مذهباً، جميعاً تأكيد للضمير المتّصل في اعتقادهما، فيكون الحكم الواحد معلولاً بعلّتين مشهورتين[٧٥]، وقال ابن الأنباريّ: "اختلفوا في تعليل الحكم الواحد بعلّتين فصاعداً, فذهب قومٌ إلى أنّه لا يجوز؛ لأنّ هذه العلّة مشبّهة بالعلّة العقلية, والعلّة العقليّة لا يثبتُ الحكم معها إلاّ بعلّة واحدة, فكذلك ما كان مشبّهاً بها, وذهب قوم إلى الجواز, وذلك مثل أن يدلّ على كون الفاعل ينزّل منزلة الجزء من الفعل بعلل، كون لام الفعل منه ساكناً في نحو: (ضربْت)، ويمنع العطف عليه إذا كان ضميراً متّصلاً, ووقوع الإعراب بعده في الأمثلة الخمسة، واتّصال تاء التأنيث بالفعل إذا كان الفاعل مؤنّثاً، نحو: (نعمت المرأة هندٌ), وقولهم في النسبة إلى (كُنْتُ): (كُنْتِيٌّ)[٧٦], وقولهم: (حبّذا)، بالتركيب، و(لا أحبّذُ)، أي: لا أقول له: (حبّذا), وقولهم في (فحصت): (فحصط)، بإبدال التاء طاءً؛ ليخلصَ الصاد في الإطباق, وهذا الإبدالُ إنّما يكون في كلمةٍ لا في كلمتين, فهذه سبع علل، واستدلّ على جواز ذلك بأنّ هذه العلّة ليست موجبة؛ وإنّما هي أمارة ودلالة على الحكم الواحد, فكما يجوز أن يستدلّ على الحكم الواحد بأنواع الأمارات والدلالات, كذلك يجوز أن يستدلّ عليه بأنواع العلل, وأجيب بأنّه: إن كان المعنى أنّها ليست موجبة كالعلل العقليّة مثلاً، التحرّك لا يعلّل إلاّ بالحركة, والعالميّة لا تعلّل إلاّ بالعلم, فسلّم وإن كان المعنى أنّها غير مؤثّرة بعد الوضع على الإطلاق فممنوع؛ فإنّها بعد الوضع بمنزلة العلل العقليّة, فينبغي أن يجري مجريها"[٧٧].

والمسألة الثانية من المقصد الثامن: وهو ما ذهب إليه ابن جنّي من أن الحكمين قد يكونا معلومَينِ بعلّةٍ واحدةٍ، سواء لم يتضادّا أم تضادّا، من أمثلة ذلك قولهم: (مررتُ بزيدٍ) فإنّه يستدلّ به، على أنّ الجارّ معدود من جملة الفعل، أي: من أحد حروفه, ووجه الدلالة؛ لأنّ الباء معاقبة لهمزة أفعلُ، أي: مسقط بها، في: (أمررت زيداً)، وكانت همزة أفعل موضوعة فيه معدودة، من حروف الفعل، فكذلك ما عاقبها من حروف الجرّ يُعدُّ من جملته، وكذلك يستدل بقولنا: (مررتُ

بزيدٍ)، على ضدّ ذلك، أي: على أنّ الجار جارٍ مجرى بعض الحروف مما جره، بدليل أنّه لا يفرق بين الجارّ ومجروره بشيء أجنبيّ، فهذان الحكمان المختلفان، حال كونهما على هذين التقديرين المختلفين، مقبولان في القياس يتلقّيان بالبِشْرِ والإيناس[٧٨].

المقصد التاسع: وفيه ثلاثة أقوال: **القول الأوّلُ**: في دور العلّة والسبب, ذكر ابن جنّي أن المبرّد أوجب إسكان لام الفعل من (ضربْن وضربْنا)، و(ضربتُ)؛ لحركة ما بعد اللام من الضمير, لئلاّ يتوالى أربعُ حركات متواليات، وكذلك حركة الضمير من الفعل (ضربنَ وضربْنا وضربْت)، لسكون ما قبلها، أي: ما قبل الحركة، فاعتُلّ لهذا، أي: أورد العلّة للسكون بحركة ما بعده، ثمّ دار الأمر، فاعتُلّ لحركة الضمير بهذا، أي: بسكون ما قبلها، وهو نظير ما أجازه سيبويه[٧٩] في نصب (الوجه)، من قولنا: (جاءني زيدٌ الحسن الوجهَ), فسيبويه فعله شبيهاً بـ (الضارب الرجلَ)، في: (جاءني زيدٌ الضاربِ الرجلَ)، بنصب الرجل، مع أنّه أجاز جرّ الرجل في: (جاءني زيد الضارب الرجلِ)، بجرّ الرجل، تشبيهاً بـ(الحسن الوجهِ)، بجرّ الوجه[٨٠], قال ابن جنّي في الخصائص: " إلاّ أنّ مسألة سيبويه أقوى من مسألة المبرّد[٨١]"[٨٢]؛ لأنّ الشيء لا يدور على نفسه في مسألة سيبويه، وإذا لم يكن كذلك ثبت أن يكون كونه علّةً لنفسه أبعد[٨٣].

والقول الثاني في تعارض العلل: وهو على ضربين عند ابن جني: أحدهما: حكم واحد يتجاذبُه علّتان فأكثر, وقد ذكر في التعليل بعلّتين، من قولك: (هؤلاء مسلميّ)، فإنّ الأصل: (مسلمون).

والآخر: حكمان في شيء واحدٍ مختلفان من حيث استعمال القبيلتين دعت إليهما علّتان مختلفتان من قبل هاتين القبيلتين، كإعمال أهل الحجازِ (ما) المشبّهة بـ (ليس)، وإهمال بني تميمٍ لها' أي: (ما), يعني إعمال المشبّهة بـ(ليس)، فالحجازيون لمّا رأوها داخلة على المبتدأ والخبر دخولَ (ليس) عليهما، أي: على المبتدأ والخبر ورأوا (ما) نافيةً للحال كنفي (ليس) أجْرَوها، في الرفع والنصب مجرى (ليس), والآخرون لمّا رأوها بمعناها، أي: (ليس)، حرفاً داخلاً على الجملة المستقلّة بنفسها من غير مباشرة لكلّ واحدٍ من جزأيها أجروها مجرى (هل) في إعمالِ (ما)؛ ولكونهم رأوها داخلة على المبتدأ والخبر دخولَ (ليس) عليهما ؛ لذلك كان إعمالها عند سيبويه[٨٤] أقوى مما كانت عند غيره من الإهمال، وكذلك في تعارض العلل، (ليتما)، أي: إذا اقترنَتْ بليت (ما) الحرفيّة فلا تزيلها عن الاختصاص بالأسماء, فلا يقال: (ليتما قام زيد), بل يقال: (ليتما زيداً قائم) فمن ألغاها، أي: (ليتما)، ألحقها بأخواتها، أي: إنّما وكأنّما ولكنّما ولعلّما[٨٥].

ومن أعمَلَها، أي: (ليتما)، لبقاء الاختصاص بالأسماء، ألحقها في عدم إبطال العمل، بحروف الجزاء إذا دخلت عليها، نحو: (إنّ ما تضرب أضرب), فالتعارض في الفرق بين (ليت) وبين

أخواتها، بأنّها أشبه بالفعل في الإفرادِ وعدد الحروف، ولذلك ألحقها أهلُ الحجازِ باسمِ الفعلِ, فلم يلحقوها العلاماتِ، وبنو تميمٍ يلحقونها العلامات؛ اعتباراً لأصل ما كانت عليه من المشابهة بالفعل(٨٦).

المقصد العاشرُ: ذهب النحاة الى أن عللَ النحوِ ليست موجبةً, وإنّما هي مستنبطة أوضاعها, ومقاييسُ، وعلل النحو على ثلاثة أضربٍ: عللٌ تعليميّة، وعلل قياسيّة، وعلل جدليّة نظريّة, فأمّا التعليميّة فهي التي تتوصّل بها إلى تعليم كلام العرب العرباء؛ لأنّا لم نسمَع، نحنُ ولا غيرنا، كلّ كلام العرب لفظاً منهم، وإنّما سمعنا منهم بعض كلامهم، فقسنا على هذا البعض المسموع نظيرَه، مما وجدناه باستقرائنا، مثال ذلك أنّا لمّا سمعنا من العرب: (قام زيدٌ فهو قائمٌ)، و(ركب زيدٌ فهو راكبٌ)، فَعَرفنا اسمَ الفاعل، أي: صيغته وزناً وموزوناً، وقلنا: (فعل زيد فهو فاعلٌ, وأكل زيد فهو آكلٌ)، و(ذهب زيد فهو ذاهب), وغيرها, ومن هذا النوع التعليميّ من العلل، قولنا: (إنّ زيداً قائم), فإن قيل لنا: بِمَ نصبتُم زيداً؟ قلنا: بـ (إنّ)؛ لأنّها تنصب الاسم وترفع الخبر, فإنّا كذلك علمناه، أي: نصبَ (زيد) بـ(إنّ)، وضبطناه من العرب، ونعلمه، كما ضبطناه منهم, وكذلك: (قام زيد) إن قيل لنا: بِمَ رفعتم زيداً؟ قلنا: بِـ (قام)؛ لأنّه فاعلُ فعلٍ مستثقلٍ به, فرفعه, فهذا وما أشبهه، من نوع التعليم، وبه يُضبطُ كلام العربِ(٨٧).

وأمّا العلَلُ القياسيّة، فأن يقالَ في المثال المذكور: لِمَ نصبتَ زيداً بـ (إنّ)؟، أي: في: (إنّ زيداً قائمٌ)، ولِمَ وَجَبَ أن تنصبَ، كلمةُ (إنّ)، الاسمَ؟ قلنا: الجوابُ في ذلك أن تقولَ: لأنّ (إنّ) وأخواتها، ضارعت الفعل المتعدّي، إلى المفعول به، فحملت عليه، وأُعمِلت إعماله، فما ضارعه فالمنصوب به مشبّهٌ بالمفعول به لفظاً؛ لأن (إنّ) وأخواتها، تشبه من الأفعال المتعدّية، ما قُدِّمَ مفعولُه على فاعله, نحو: (ضربَ أخاكَ زيدٌ), وما أشبه ذلك(٨٨).

وأمّا العِللُ الجدليّة(٨٩) النظريّة(٩٠): فكل ما نُقل به في بابِ إنّ, فمن هذا المذكور، أي: قُبيلَ هذا، العلل الجدليّة، مثل أن يقال: فمن أيِّ جهةٍ شابهتْ هذه الحروفَ بالأفعال المتعدّية إلى المفعول به؟ والجوابُ: أنّ ذلك من وجهين: أحدهما: من جهة اللفظ، والآخر من جهة المعنى, فالذي من جهة اللفظ: فبناؤها على الفتح كالأفعال الماضية, وأمّا الذي من جهة المعنى: فمن جهة أنّ هذه الحروفَ تطلبُ الأسماءَ وتختصُّ بها, وتدخلُ على المبتدأ والخبرِ, فتنصبُ المبتدأ وترفعُ الخبرَ(٩١)، لما ذكرنا من

أنّها تشبهُ الفعلَ المتعدّي الذي تقدّم مفعوله على فاعله في لحوق نون الوقاية، نحو: (إنّني) كـ(ضربني), وتضمّنها بمعنى الفعل من: (تحقّقتُ وتمنّيتُ واستدركتُ وترجّيتُ وشبّهتُ)، وإن قيل: بأيّ الأفعالِ، من الأفعال المتعدّية شبّهتموها أبالماضية؟ أم بالمستقبلة؟ أم بالحاليّة؟، والجوابُ: بالأفعالِ الماضيةِ, يعني ثلاثة من هذه الحروف مشابهة بالماضي الثلاثي, وهي: (إنّ وأنّ وليتَ), وثلاثة منها مشابهة بالماضي الرباعي, وهي: (لكنّ ولعلّ وكأنّ), وإن قيل: حين شبّهتموها، أي: هذه الحروف، بالأفعال المتعدّية، لأيّ شيء عدلتُم بها؟ أي: بهذه الحروف, إلى ما قُدِّمَ مفعوله على فاعله؟، فإذا قلتم: (إنّ زيداً قائمٌ)، كان بمنزلة: (ضربَ عمراً زيدٌ)، فهلاّ شبّهتموها بما قُدّم؟، أي: بالفعل المتعدّي الذي قُدّم فاعله على مفعوله، نحو: (ضربَ زيدٌ عمراً)، (فإنّه)، أي: الفعل المتعدّي الذي فاعله مُقدّم على مفعوله، (هو الأصل)؛ لأنّ القاعدة في الفاعل أن يليَه فعلُه المسندُ إليه[٩٢].

وتقديمُ مفعول الفعلَ المتعدّي على فاعله، ثانٍ، وفرعٌ على ذلك الأصل, أي: القاعدة التي في الفاعل, وهي: أن يليَ الفعلَ فاعلُهُ، فأيّ علّةٍ اقتضتْ إلى إلحاق هذه الحروف بالفرع دون الأصل؟ قلنا: قدّمنا منصوبَ هذه الحروف على مرفوعها بخلاف القياس, إذ القياسُ أن يكون كما قلتم في سؤالكم, وإنّما قدّموا منصوبها على مرفوعها؛ ليكون لها العملُ الفرعيّ للفعل دون الأصليّ له، وإيقاعاً للمخالفة بين الملحق والملحق به من جهة العمل لا من جهة الصورة, وهي تقديم منصوبه على مرفوعه, إلاّ إذا كان ظرفاً، فإنّه يجوز تقديم الخبر على الاسم؛ لتنزّلِهِ حئنئذٍ منزلة الاسم؛ لما بين الظرف والمظروف من شدّة الاتّصال في الأغلب، كقولك: (إنَّ في الدار زيداً)، إلى غير ذلك من الأسئلة[٩٣]، فكلّ شيءٍ أُعمل به جواباً عن المسائل، فهو داخل في الجدل والنظر[٩٤], قال الزجّاجيُّ: "وعلى هذه الأوجه الثلاثة يُدارُ علل جميع النحويين"[٩٥].

المطلب الثالث
مسالك العلةُ

ذكر الشارح مسالك العلة متسلسلة وبدون تقسيم، ويمكن ترتيبها على نحو ما أفردها الدكتور تمام حسان؛ إذ جعلها على قسمين: الأول: المسالك النقلية، والآخر: المسالك العقلية[٩٦].

فأما المسالك النقلية فهي:

أ-**الإجماع**، وهو اجتماع أئمة أهلُ العربيّة[٩٧] على أنّ علّة هذا الحكم كذا[٩٨], وعلّة هذا الحكم كذا، كإجماعهم على أنّ تقدير الأعرابِ في الاسم المعرب المقصور، الآخر حقيقة أو حكماً هو التعذّرُ, والمراد من التعذّر أن يمتنعَ ظهور الإعراب في آخر الاسم المعرب المقصور حقيقةً أو حكماً, أمّا حقيقةً ففي نحو: (عصاً) و(رحىً) في الأحوال الثلاث, وأمّا حكماً ففي تلك الحقيقة المذكورة إذا لاقَتْ ساكناً بعدها، نحو: (رحى القومِ) في الأحوال الثلاث, وإجماعهم على أنّ تقدير الإعرابِ في الاسم المعرب المنقوص الآخرُ حقيقة أو حكماً الاستثقالُ[٩٩], والمراد من الاستثقال: أن لا يمتنع ظهور الإعرابِ في آخر الاسم المعرب حقيقة أو حكماً، إلاّ أنّه مستثقلّ عليه, أمّا حقيقة, فكما في الإعراب بالحركة, نحو: (قاضٍ)، رفعاً وجرّاً، وأمّا حكماً فكما في الأسماء الستّة المعتلّة المضافة إلى غير ياء المتكلّم، إلاّ إذا لاقت ساكناً بعدها, نحو: (جاءني أبو البشر), و(مررتُ بأبي البشر), رفعاً وجرّاً.

ب-**النصّ**: بأن ينص العربي القحّ[١٠٠] على العلّة, قال أبو بكر الأنباري: " حكى الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء قال: سمعت أعرابيا يمانيا يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت له: أتقول (جاءته كتابي)؟ فقال: أليس بصحيفة؟"[١٠١]، قال ابن جنّي: "فهذا الرجلُ اعْتَلَّ على هذا الوضعِ بهذه العلّة، واحتجّ لتأنيث المذكّر بما ذكر"[١٠٢].

ت-**الإيماء**[١٠٣], كما رُوي أنّ قوماً، من العرب، أتَوا النبيّ،ﷺ، فقال ﷺ لهم: (من أنتم؟ فقالوا)، في جواب سؤالهﷺ: (نحن بنو غيّان[١٠٤])، فقالﷺ: (بل أنتم بنو أرشدان)[١٠٥]، من الرُشد بضمّ الراء, ومنه قوله تعالى:﴿يَهۡدِيٓ إِلَى ٱلرُّشۡدِ﴾[الجن:٢] أي: إلى الحقّ والصواب[١٠٦], قال ابن جنّي: أشارﷺ (وأومى إلى أنّ الألف والنون)، في: (فعلان) سواء كان مصدراً، نحو: (لَيّانٍ)، أو صفة، نحو: (عطشان)، أو اسماً جامداً نحو: (حَومان)[١٠٧]، زائدتان كزيادة الألف والنون، في صيغة التثنية، وإن لم يتفوّه بذلك، غير أنّ الاشتقاق، أي: اشتقاق (غيان) صفة مشبّهة من الغيّ، و(أرشدان) تثنية أرشد من الرشد، (بمنزلة قوله)،ﷺ، (إنّ الألف والنون زائدتان)، فيهما، إيماءً منه وإيهاماً[١٠٨].

أما المسالك العقلية فهي:

أ-**التقسيم والسبر**، وسرُّ النسب مَحضُهُ وأفضلُه، وسرّ الوادي أفضلُ موضعٍ فيه[١٠٩], بأنْ تذكر أولاً جميعَ الوجوه المحتملة بالتقسيم، ثمّ تَسُرّها، أي: تختبِرُها وتطلُبَ الأفضَلَ، فتبقيَ ما يصلح،

أي: ما يوجد عند العرب، من حيث الاستعمال وتنفيَ ما عداه، أي: ما تجاوز ما يصلُحُ بطريقه, وذكر ابن جني أنك إذا سُئلَتَ عن وزنِ (مَرْوان) على أيّ وزنٍ من الأوزان المستعملة؟ فتقول في التقسيم: لا يخلو إمّا أن يكون فعلانَ، أو مِفْعَالاً، أو فَعْوالاً, هذا ما يحتمله، ثمّ تسرّها، أي: تختبرها، وتفسد كونه مَفْعَالا، بفتح الميم من: المَرِن، بفتح الميم وكسر الراء، بمعنى: الحال والخُلقِ, أو تُفسِد كونه (فَعْوَالاً) بأنّهما، أي: مِفْعالاً وفَعْوالاً، مثالانِ لم يجيئا في كلام العرب، فلم يبقَ لنا من استعمالهم إلاّ (فعلانُ)، من المُرُوّة، بضمّتي الميم والراء وتشديد الواو, بمعنى: الإنسانيّة والرجوليّة[١١٠].

ثمّ قال ابنُ جنّي: "وليس لك أن تقول في التقسيم: ولا يجوز أن يكون فَعْوالاً، أو فَعْواناً، أو نحو ذلك؛ لأنّ هذه أمثلة ليست موجودةً في استعمالهم أصلاً, ولا قريبةً من الموجودة فيه, فتحتاجَ إلى ذكرها في التقسيم، بخلاف (مَفْعال) بفتح الميم؛ فإنّه ورد قريب منه, وهو (مِفعال) بكسر الميم, نحو: الْمِحْراب، و(فَعوال)، بفتح الفاء، فإنّه ورد أيضاً قريب منه, وهو (فِعوال) بكسر الفاء، نحو: الفِرواس[١١١], وهو ملحق بـ(قِرطاس)، فلا يعلّ؛ لئلاّ يبطل الإلحاق[١١٢].

ب-المناسبة, وتُسمّى الإخالة؛ لأنّ بها يخالُ ويظنّ[١١٣] أنّ الوقوف علّة, ويسمّى قياسُها قياس علّة, وهي أن يُحملَ الفرع على الأصل بالعلّة التي عُلّق عليها الحكم في الأصل, وذلك الحملُ مثل حمل المفعول مالم يُسَمَّ فاعلُه نحو: (ضُرِبَ زيدٌ)، على الفاعل، بالرفع, أي: بلزوم الرفع، ووجوب التأخير عن رافعه بعلّة الإسناد، أي: إسناد فعلٍ مبنيّ على هيأةٍ تُنبئ عن إسناده إلى المفعول به, ويسمّى: فعلاً لم يُسَمَّ فاعلُه, ومثلَ، حمل المضارع على الاسم في الإعراب بعلّة المنزلة، أي: المُخَيَّلة التي هي للاسم، أي: لتوارد المعاني التي يعتور عليها المطلوب من ظهور الإعراب في الأحوال المقتضية أنواعه, وذكر ابنُ الأنباريّ أن النحاة اختلفوا في وجوب إبراز الإخالة والمناسبة عند المطالبة أم لا؟، فذهب قوم إلى عدم وجوبها واستدلّوا بعدم الوجوب بأنّ المستدِلّ إذا أتى بالدليل بأركانه فلا يبقى عليه إلاّ الإتيانُ بوجه الشرط, وهو الإخالة والمناسبةُ, وليس على المستدلّ بيانُ وجه المشروط, بل يجب على المعترِض بيانُ علم الإخالة التي هي الشرطُ, ولو كلّفناه أن يذكر الأسئلة لكلّفناه أن يستقلّ بالمناظرة وحده، وأن يُورد الأسئلة ويُجيبَ عنها, وذلك لا يجوز، وذلك مثل أن يُدَلَّ على جواز تقديم خبر كان عليها فنزلت منزلة فعلٍ متصرّفٍ، في القوّة بالعمل فيما قبله وما بعده، فجاز تقديمه عليها، قياساً على سائر الأفعال[١١٤].

وقال قوم: يجب إبراز الإخالة والمناسبة عند المطالبة بوجه الإخالة والمناسبة؛ لأنّ الدليل إنّما يكون دليلاً إذا ارتبط به الحكم وتعلّق به, وإنّما يكون مُتعلّقاً به، أي: الحكمُ بالدليل، إذا بَانَ وجهُ

الإخالة والمناسبة، مثل: المفعول به ينوبُ عن الفاعل بعلة الإسناد، ووجه الإخالة والمناسبة، بينهما لزومُ الرفع، ووجوب التأخير عن رافعه، وغيرهما، مثل: أن لا ينوب عن الفاعلِ إلاّ شيء واحد، كما لا يكون للفعل إلاّ فاعل واحد, وأُجيبَ لمن قال: لا يجب الإبرازُ عند المطالبة بالوجه، بوجود الارتباط: فإنّه إذا صرّح بالحكم صار بمنزلة ما قامت عليه البيّنة بعد الدعوى, فأمّا المطالبة بوجه الإخالة والمناسبة فبمنزلة عدالة الشهود, فلا يجب ذلك على المدّعي, ولكن على الخصم أن يقدح في الشهود, فلذلك لا يجب على المستدلِّ إبرازُ الإخالة, وإنّما على المعترض أن يقدح [١١٥].

ت-الشبهُ، ذهب ابن الأنباريّ إلى أن قياس الشبه قياسٌ صحيحٌ يجوز التمسّك به في الأصحّ، كما يجوز بقياس العلّة، وهو أن يحمل الفرع على الأصل، مثلاً: يُحمل الفعل المضارع على اسم الفاعل في الإعراب، بضربٍ من الشبه، من الإبهام والتخصيص، ودخول لام الابتداء، والجريان على حركاته وسكونه، غير العلّة التي علّق عليها الحكمُ في الأصل، أي: في الاسم، وهي: أنّ إعراب الاسم الحركةُ التي اختُلف آخرُه بها؛ لتدلّ على المعاني التي تعتور عليه، وذلك، أي: الشبه الذي هو غير العلّة، مثل أن يُدَلَّ على إعراب الفعل المضارع، بأن يتخصّص بعد شياعه كالاسم، أي: كما أنّ الاسم يتخصّص بعد شياعه، نحو: رجل والرجلِ، والمضارعُ للحال أو الاستقبال, فيختصّ بالاستقبال مع السين، نحو: سيضرب, وبالحال مع اللام، نحو قوله تعالى: ﴿إِنِّي لَيَحْزُنُنِيٓ﴾ [يوسف:١٣]، فكان المضارعُ معرباً كالاسم، أو بأنّه يدخل عليه لام الابتداء كالاسم، نحو: (إنّ زيداً ليقومُ)، و(إنّ زيداً لقائمٌ)، أو بأنّه يجري على حركات الاسم وسكونه، نحو: يضرب وضاربٌ, وليس شيء في هذه العلل التي هي الإبهام والتخصيص ودخول لام الابتداء والجريان، من العلّة التي وجب لها الإعرابُ في الأصل، وهي العلّة التي علّق عليها الحكم في الأصل, يعني بها المخيَّلة للمعاني المعتورة عليه، وإنّما هي إزالة اللبس بين الاسم والفعل المضارع، ومع هذه كان حملُ المضارع على الاسم بهذه العلّة [١١٦].

ث-الطرد, يقالُ: اطّرد الشيء, أي: تبع بعضُه بعضاً, ومطارد الأقرانِ في الحرب: حملُ بعضهم على بعض, والأنهار تطرُدُ, أي: تجري [١١٧], قال ابن الأنباريّ: "وهو، الذي يوجد معه الحكم، وتفقد الإخالة والشبه في العلّة، واختلفوا فيه هل يكون حجّة أم لا فقال قوم [١١٨]: لا؛ لأنّ مجرّد الطرد لا يوجب غلبة الظنّ ألا ترى أنّك لو علّلت بناء ليس بعدم التصرّف لاطّراد البناء في كلّ فعل غير متصرّف إعراب غير المنصرف بعد الانصراف، لاطّراد الإعراب في كلّ اسم غير منصرف فما كان ذلك يغلب على الظنّ أنّ بناء ليس لعدم التصرف فيها ولا إنّ إعراب ما لا ينصرف لعدم الانصراف بل نحن نعلم يقيناً أنّ ليس إنّما بُني لأنّ الأصل في الأفعال البناءُ وأنّ ما لا ينصرف إنّما

أُعرب لأنَّ الأصل في الأسماء الإعراب وإذا ثبت بطلان هذه العلّة مع اطّرادها عُلم أنّ مجّرد الطّرد لا يُكتفى به فلا بدّ من إخالة أو شبهٍ ويدل على أن الطّرد لا يكون علّةً: أنه لو كان علّةً لأدّى إلى الدّور"[١١٩]؛ ألا ترى إنّه إذا قيل لك: ما الدليل على صحة دعواكَ؟ فتقول: إني أدَّعي أنّ هذه علّة في محل آخر، فإذا قيل لك: وما الدليل على أنها علّة في محل آخر؟ فتقول: دعواي أنها علّةٌ مسألتين: فدعواك دليلٌ على صحة دعواك، فإذا قيل لك: ما الدليل على أنها علّة في الموضعين معاً؟ فتقول: وجود الحكم معها في كل موضع دليل على أنها علّة، فإذا قيل لك: إنَّ الحكم قد يوجد مع الشرط كما يوجد مع العلّة؛ فما الدليل على أنَّ الحكم ثبت بها في المحل الّذي هو فيه؟ فتقول: كونها علّة، فإذا قيل لك: وما الدليل على كونها علة؟ فتقول: وجود الحكم معها في كل موضع وجدت فيه، فيصير الكلام دوراً[١٢٠].

وذهب قوم[١٢١] إلى أنّ الطّرد حجة؛ لإثبات الحكم، واحتجوا على ذلك بأن قالوا: الدليل على صحة العلّة اطرادّها وسلامتها من النقض، وهذا موجود هنا، وربّما قالوا: عجزُ المعترض عن تصحيح العلّة عند المطالبة، دليلٌ على صحّة العلّة، وربّما قالوا: التمسك بالطّرد نوعٌ من القياس، فوجب أن يكون الطّرد، حجّةً لإثبات الحكم بالظن، كما لو كان التمسك بالطّرد، في إخالة أو شبهٍ، لا بهما، أي: لا بطلبهما، وتفقّدهما في الطّرد، وردّ الأول بأنّهم جعلوا الطّرد دليلاً على صحة العلّة، والحال أنهم، ادّعوا هنا أنّها لعلّة نفسها، تأكيد للعلّة، وليس من ضرورة كونه دليلاً على صحّة العلّة أن يكون هو العلّةَ نفسَها؛ بل ينبغي لهم أن يُثبتوا العلّة, ثمّ استدلّوا على صحّتها بالطرد؛ لأنّ الطرد يعتبر بعد ثبوت العلّة, ورُدّ الثاني أيضاً بأنّ العجز، أي: عجزَ المعترِض عن تصحيح العلّة عند المطالبة، دليلٌ على فسادها، أي: العلّة، ورُدّ الثالثُ أيضاً، بأنّه أي: كونَ التمسّك بالطرد نوعاً من القياسِ، تمسّكٌ بالطرد في إثبات الطرد باستلزامه الإخالةَ والشبهَ، في هذا الإثبات، فإنّ ما فيه إخالة أو شبه، التزاماً لم يكن حجّة قطعيّة؛ لكونه قياساً، لقباً أو تسميةً، بل لا يكون حجّة ظنّيّة، لما فيه من الإخالة والشبه المغلبِ، في العقليّة، على تعيين الظنّ وليس ذلك، أي: المذكور من الإخالة والشبه المغلب، موجوداً في الطرد، فوجب أن لا يكون الطرد حجّةً لإثبات الحكم[١٢٢].

جـ-إلغاءُ الفارقِ بين الأصل والفرع، والإلغاءُ من اللغو[١٢٣]، وهو بيانُ الفرع بما لم يفارِق الفرعُ الأصل به إلاّ فيما لا يؤثّر فيه فيلزمُ اشتراكهما، الفرع والأصل إذا لم يكن فارق بينهما، مثالُه: قياسُ الظرف على الجارّ والمجرور في أن لا فارق بينهما, فإنّهما مستويان في جميع الأحكام، مثلاً إذا كان ما قبل الجارّ والمجرور نكرة محضة يكون صفةً لها, وإذا كان معرفة يكون حالاً منها، وإذا كان نكرة مخصّصة أو معرفة بالعهد الجنسيّ الذهنيّ، يحتمل الوجهين، والظرف كذلك، وإنّما وقع الاختلافُ بينهما في هذه المسألة نحو:

جلست بزيد، أي: آجالستُه, وجلستُ أمام زيد, بمعنى أنّ الظرف ليس هنا إلاّ المفعول فيه, وسمّي بذلك؛ لأنّه محلّ الأفعالِ تشبيهاً له بالأواني التي تحيلُ فيها الأشياءُ[١٢٤].

المطلب الرابع
قوادح العلة

وهي عند الشارح تسعةُ قوادحَ:

القدح الأوّل: النقضُ: وهو في اللغة الكسرُ، وفي الاصطلاح: وجودُ العلّة، أي: تحقّق الدليل، ولا حكم، أي: مع تخلّف الحكم المطلوب منه، على مذهب مَن لا يرى تخصيص العلّة، أي: لا يجوز التوقف إلى التمسك بالعلّة الخاصّة [١٢٥], ويشترط في العلة الطرد بلا اعتبار الحكم المطلوب عنها [١٢٦]؛ ولهذا ذهب الجرميّ، إلى أنّ (دخل) في قولنا: (دخلتُ الدارَ)، فعلٌ، (متعدٍّ)[١٢٧]، نَصَبَ (الدار)، كنحوِ: (بنيتُ الدارَ), وقد رفعوا قول الجرمي ونقضوه بوجهين[١٢٨]:

أحدهما: بأنّ مصدره، يجيءُ على: فُعُولٍ، وهو من مصادر الأفعال اللازمة نحو: (قعد قعوداً), و(جلس جلوساً).

والآخر: بأنّ مقابله لازم، أعني: خرج، فلا يكون على هذين الوجهين مطّرداً في الأفعال المتعدّية إلى المفعول به، فيخصّ بأن يقال: إنّ النحاة وسّعوه، وحذفوا حرف الجرّ من: (الدار)؛ (اتّساعاً)، وأوصلوا الفعل إليها ونصبوه نصبَ المفعول به، فيكون من باب الحذف والإيصالِ, نحو: جاءني وغيره.

والقدح الثاني: تخلّفُ العكس: ذهب الأكثرون إلى أنّ العكس شرط في العلّة, وهو أن يعدم الحكم عند عدم العلّة، كعدم رفع الفاعل بعدم إسناد الفعل إليه لفظاً، كمثل انعدام الإسناد الذي في: (قام زيدٌ)، أو تقديراً، كمثل انعدام الإسناد الذي في قوله تعالى: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ﴾[التوبة:٦]، وعدم نصب المفعول به بعدم وقوع الفعل عليه لفظاً، كمثل انعدام وقوع الفعل عليه في: (ضربتُ زيداً)، أو تقديراً، كمثل انعدام وقوع الفعل عليه في قولهم: امرأً ونفسَه، وأهلاً وسهلاً[١٢٩].

وذهب آخرون إلى أن العكس يعني عدم الحكم عند عدم العلّة ليس بشرطٍ، في العلّة؛ لأنّ هذه العلّة مشبّهة بالدليل العقليّ، كالاستدلال من الأثر إلى المؤثّر، فالدليلُ العقليّ يدلّ وجودُه مثل وجود الأثر على وجود الحكم بوجود المؤثّر, ولا يدلّ عدمُه، أي: عدمُ الأثر، على عدمه، أي: على عدم الحكم بوجود المؤثّر، ومثالُ تخلّف العكس قولُ بعضِ النحاة في نصب الظرف، إذا وقع خبراً عن المبتدأ، المراد بالظرف الظرف المستقرّ الذي حُذف عاملُه وجوباً بشرط كونه من الأفعال

العامّة, وكونه متضمّناً فيه، نحو: زيدٌ أمامَك، فقولنا: (أمامَك) منصوب بفعل محذوفٍ حذفاً لازماً, غير مطلوب أصلاً، ولا مقدّرٍ فرضاً، (بل حُذف)، الفعلُ واكتُفي بالظرف منه، أي: من الفعل المحذوف وبقي الظرف منصوباً بعد حذف الفعل لفظاً أو تقديراً، بلا مفروض، على ما كان عليه، أي: على ما كان الظرف في الأصل، أي: حال كونه غير محذوف قبل حذف الفعل منه[١٣٠].

القدح الثالث: عدم التأثير: وهو أن يكون الوصف في محلّ لا مناسبة له بالموصوف فيه، والأكثرُ على أنّه لا يجوز إلحاقُ الوصف ـ المراد بالوصف هنا كون ألف التأنيث موصوفة بالمقصورة والممدودة ـ بالعلّة التي هي التأنيث من العلل التسع التي يمنع الاسمَ من الصرف مع عدم الإخالة له، أي: للموصوف، سواء كان الإلحاقُ لدفع النقض أو غيره، أي: منع النقض، بل هو حشوٌ، في العلّة، أي: في تأثيرها في منع غير المنصرف، ومثال ذلك أن تستدلّ على ترك صرف (حُبْلَى)، بالتأنيث ولزومه، فنقول: إنّما امتنع من الصرف؛ لأنّ في آخره ألفَ التأنيث المقصورةَ, فتوصف ألف التأنيث، بالمقصورة، فوجب أن يكون لفظ (حُبْلَى)غير منصرف للتأنيث ولزومه كسائر ما في آخره ألف التأنيث المقصورةُ، والحالُ أنّ، ذكر المقصورة حشوٌ؛ لأنّه لا أثر لها في العلّة؛ لأنّ ألف التأنيث من حيث كونها مقصورة، لا تستحقّ أن تكون شيئاً مانعاً، أي: علّة مانعة مثل العلل التسع من الصرف، لكونها مقصورة، بل لكونها، أي: الألف المقصورة علّة مانعة، للتأنيث فقط, والألف الممدودة في: (صحراء) سبب مانع أيضاً، أي: كألف (حُبْلَى)؛ لكونها للتأنيث فقط، ولا يجوز زيادة صفة فيه، أي: الممدودة، من حيث اعتبارها للتأثير، واستدلّ على عدم الجواز، أي: عدم جواز كونها علّة مانعة مثل العلل المانعة من الصرف: بأنّه لا إخالة فيه، أي: في لفظ (حُبْلَى) بالمنع عن الصرف بالمقصوريّة، ولا مناسبة أصلاً، فإذا كان، أي: قصر ألف لفظ (حُبْلَى) بالمنع خالياً عن ذلك، أي: المذكور من الإخالة المناسبة، لم يكن دليلاً، وإذا لم يكن دليلاً لم يجز إلحاقه إلى العلل التسع المانعة من الصرف، وقال قوم: إذا ذكر الوصفُ، وأُلحق بالعلّة لدفع النقض، كما قيل: كلّ جمع، مصحّحاً أو مكسّراً، مؤنّث سمّاعيّ، إلاّ الجمع الصحيح الذي جُمع بالواو والنون من العقلاء، يعني بالوصف هنا: الذي هو جمع بالواو والنون فلم يكن حشواً في العلّة؛ لأنّ الأوصاف الواقعة، في العلّة تفتقر إلى شيئين لزوماً:

أحدهما: أن يكون لها، أي: للأوصاف، تأثير كتأثير الواو والنون، في العقلاء، لذكورة اللفظ، الذي هما فيه.

والآخر: أن يكون فيها، أي: في ذكر الأوصاف احتراز عن الأغيار والأضداد، مثلاً ذكر قوله الذي جُمع بالواو والنون احتراز عن صيغ سائر الجموع، كلّها مكسّرة كانت أو مصحّحة، فكما لا يكون ذكر الوصف حالة تأثيره حشواً فكذلك لا يكون فيه احتراز عن الأغيار والأضداد حشواً، بلا فائدة[١٣١].

القدح الرابع: القول بالموجب: أي: بموجب العلّة بفتح الجيم أي: بتعيين ما ليس فيه نفي, ولا إنكار, ولكن وقع الخلاف فيه وعرّف بالإلف واللام ليتناول هذا, ومتى توجّه القول الموجَب كان استدلال المستدل به إن توجّه في جميع الصور مع عموم العلّة، أي: في جميعها يعدّ قطعاً، أي: المطلوب المسؤول بالقول بالموجَبِ، وإنّ توجّه، الاستدلال به، في بعضِ الصور، مع عموم العلّة فيه، لم يعدّ قطعاً، أي: للمطلوب المسؤول بالقول بالموجب، مثل أن يستدلّ البصريّ في جواز تقديم الحال على عاملها الفعل، المتصرّف, نحو: (راكباً جاء زيدٌ)، إذا كان هذا العامل، مظهراً، أي: لفظيّاً، فيقول البصريّ: جواز تقديم المعمول على الفعل المتصرّف ثابت في غير الحال, فكذلك في الحال، وكذا التقديم ثابتٌ إذا كان العامل صفة تشبه الفعلَ المتصرّف وتتضمّن معناه وحروفه, فهو في قوّة الفعل المتصرّف كاسم الفاعل, نحو: (مسرعاً ذا راحلٌ)، واسم المفعول، نحو: (باكياً ذا مضروبٌ)، فيقول الكوفيّ للبصري، أي: حين إذا كان تقديم الحال على الفعل المتصرّف العامل فيها: أنا أقول بموجبه، أي: بموجب العلّة فإنّ الحال يجوز تقديمها عندي إذا كان عامل الحال مضمراً، أي: ما تضمّن معنى الفعل دون حروفه, يعني: إذا كان العامل في الحال ظرفاً مسبوقاً باسم الحال له بتوسيط الحال فيه صريحة نحو: (زيدٌ قاعداً عندك), أو حرفُ جرٍّ مسبوقاً باسم ما الحال له بتوسيط الحال صريحة, كقولك: (زيدٌ من الناس في جماعة)، تريد: (زيدٌ في جماعة, حال كونه من الناس)، ولا شكّ أنّ مثلَ هذا قد وُجد في كلامهم، ولكن لا ينبغي أن يُقاس عليه؛ لأنّ الظروف المتضمّنة استقراراً بمنزلة الحروف في عدم التصرّف, وكما لا يجوز تقديم الحال على العامل الحرفيّ كذا لا يجوز تقديمها على العمل الظرفي, وما جاء منه مسموعاً يُحفظ ولا يقاس عليه شيء، والجواب: أنْ تقدّر العلّةَ على وجهٍ لا يمكنه، أي: للكوفيّ، القول بالموجب، أي: بما فيه الاختلاف، مثلاً إن قال الكوفيّ: عنيتُ ما وقع الخلاف فيه، أي: بالقول بالموجب فعرّفتُهُ بالألف واللام ليتناوله ما قبله أن يقول: هذا قول بموجب العلّة في بعض الصور، مع عموم العلّة في جميعها، فلا يكون قولاً بموجب العلّة في جميع الصور[١٣٢].

القدح الخامس: فساد الاعتبار: أي: فساد ما اعتبره المعلّل, وهو أن يستدلّ بالقياس على مسألة واحدة في مقابلة النصّ عن العرب العرباء، كأنْ يقولَ البصريُّ: الدليلُ على أنّ تركَ صرفِ ما ينصرفُ لا يجوزُ لضرورة الشعر؛ لأنّ الأصل في الاسم الصرف, فلو جاز ترْك صرف ما ينصرف لضرورة الشعر لأدّى ذلك إلى أنْ نردّ الاسم المنصرف عن الأصل إلى غير الأصل، أي: إلى كونه غير منصرف, بلا مشابهة بالفعل من تحقّق الفرعيّتين، فوجب أن يجوزَ تركُ صرف ما

ينصرف بلا مشابهةٍ بالفعل قياساً فاسداً غير مقبولٍ عند الجمهور على جواز مدّ المقصور لضرورة الشعر، وقصرِ الممدود لها[١٣٣].

وصرف الاسم المستحقّ لمنع الصرف جائز في الضرورة بلا خلاف, ومنع صرف المستحقّ للصرف مختلف في جوازه في الضرورة, فأجاز ذلك الكوفيّون والأخفش, وأبو علي من البصريين, ومنعه غيرهم[١٣٤]، والحاكم في ذلك استعمال العرب, قال الكميت[١٣٥]:

يَرَى الرَّاؤون بالشَّفَرَاتِ مِنْهَا وُقودَ أَبِي حُبَاحِبَ والظُّبِينَا[١٣٦]

وقال الآخر:

فما كان حِصنٌ ولا حابسٌ يفوقان مِرداسَ في مجمعِ[١٣٧]

فيقول المعترض من طرف الكوفيين هذا استدلالُ مسألةٍ بالقياس في مقابلة النصّ عن العرب مثل ما مرّ من قول الكميّت وغيره، والاستدلال بالقياس في مقابلة النصّ، لا يجوز، فإنّه وَرَدَ النصّ عنهم في أبيات تركوا فيها صرفَ المنصرف للضرورة بلا تحقّق الفرعيّتين, ومن جملته ما أنشده ثعلبٌ[١٣٨]:

أُوَمِّلُ أَنْ أَعِيشَ وَأَنَّ يَوْمِي بِأَوَّلَ أَوْ بِأَهْوَنَ أَوْ جُبَانِ
أَو التَّالي دُبارَ فإنْ أَفُتْهُ فَمُؤْنِسَ أوْ عَرُوبَةَ أوْ شِيانِ[١٣٩]

والجواب من طرف البصريّين الطعنُ في النقل المذكور إمّا في إسناده، وذلك الطعنُ الذي في إسناد النقل المذكور من وجهين:

أحدهما: أنْ نطالبه بإثباته على كتابٍ معتمدٍ مشهور عند أهل اللغة.

وثانيهما: أن نقدح في روايته التي رواها، وجوابه بأنْ نُظهر له طريقاً آخر، غير الطريق الذي منه روايته، وإمّا في متنه، أي: في لفظه، وذلك الطعنُ في لفظ النقل المذكور من خمسة أوجهٍ[١٤٠]:

أحدها: التأويلُ بأن يقول الكوفيّ الدليل، على ترك صرف المنصرف قول ذي الأصبع[١٤١]:

وَمِمَّنْ وَلَدُوا عادُ ذُو الطُّولِ وذُو العَرْضِ[١٤٢]

واسم محض عند الكوفيّ، واسم قبيلة عند البصريّ, فيقول له البصريّ: إنّما لم يصرفه الشاعر؛ لأنّه ذهب به إلى القبيلة، والحمل على المعنى كثير في كلام العرب.

وثانيها: المعارضة بنصّ آخر مثله، أي: مثل النصّ الأول, أي: تقابل الدليلين على السواء؛ لأنّ التقابل لا يقع بين القويّ والضعيف فيتساقطان، أي: النصّان كلاهما, وعند البعض يسلم الأوّل كأن يقولَ الكوفيّ: الدليل على أنّ إعمال الفعل الأوّل، في باب التنازع أولى بقول الشاعر:

وقد يعنى بها ونوى عصوراً بها يَقْتَدْنَنَا الخُرُدَ الخِدالاَ(١٤٣)

فيقول البصريّ: هذا معارض بقول الآخر:

ولكنَّ نَصْفًا لو سَبَبْتُ وسَبَّنِي بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وهَاشِمِ(١٤٤)

وثالثها: اختلاف الرواية في مادّة واحدة بين الروايتين، كأن يقول الكوفيّ: الدليل على جواز مدّ الألف المقصورة في الضرورة قولُ الشاعر:

سَيُغْنِيني الَّذِي أَغْنَاكَ عنِّي فلا فقرٌ يدومُ ولا غِناءُ(١٤٥)

بكسر الغين، فيقول البصريّ: الرواية غَناء، بفتح الغين, وهو ممدود كالرجاءِ والخفاءِ.

ورابعها: ظهور دلالة النقلِ المذكور، على ما يلزم فيه فساد القياسِ, كأن يقولَ البصريّ: الدليلُ على أنّ المصدر أصل للفعل؛ لانّه يسمّى مصدراً، والمصدر هو الذي تصدُرُ عنه الإبلُ(١٤٦)، فلو لم تصدر عنه الفعلُ لما سمّي مصدراً, يعني: أنّ لفظ فيقول الكوفيّ: هذا حجّة لنا في أنّ الفعلَ أصلٌ للمصدر، فإنّه إنّما سمّي مصدراً؛ لأنّه مصدور عن الفعل، يعني أنّ المصدر مصدرٌ ميميّ بمعنى المفعول, كما يقالُ: (مركب فارهٌ) و(مشربٌ عذبٌ), أي: مركوب ومشروب(١٤٧).

القدح السادس: فسادُ الوَضعِ: وهو أن يتعلّق علّة العلّة ضد المقتضي، مثلاً: المراد من علّة العلّة؛ كونُ السواد والبياض أصلاً للألوان, ومن العلّة الألوان التي لا يجيء منها فِعلا التعجب, ومن ضدّ المقتضي أن يجيء فعلا التعجّب من السواد والبياض، كأن يقول الكوفيّ: إنّما جاز التعجّب من السواد والبياض، وضعاً دون سائر الألوان؛ لأنّهما أصلا الألوان وهما متضادّان تضادًّا حقيقيّاً؛ لأنّهما متواردان على موضوع مع امتناع اجتماعهما، وتحقّق غاية الخلاف بينهما، فيقول البصري للكوفيّ: فقد علّقت علّة العلّةِ ضدَّ المقتضي؛ لأنّ التعجّب إنّما امتنع مجيئُه من سائر الألوان، كالأخضر والأحمر والأصفر وغيرهما، للزومها المحلّ، فإنّ الألوان هي الحالة والجواهر لها محالّ، وهذا المعنى في الأصل، أي: في السواد والبياض، أبلغ منه في الفرع, فإذا لم يجئ التعجّب, ولم يستعمل، فما كان فرعاً، كالأخضر والأصفر والأحمر وغيرها، لملازمة الفرع المحلّ لزوماً كلّياً، لا يجيء استعمالُ التعجّب ممّا كان أصلاً وهو السواد والبياض، والحالُ هو ألزم للمحلّ أولى، والجواب من طرف الكوفيّ، لا

يمكن إلاّ أن يُبيّن عدم ضدّ المقتضي ههنا، أو يُسلّم له، أي: يسلّم الكوفيّ للبصريّ، ذلك أو يبيّن أنّ التعجّب في السواد والبياض يقتضي ما ذكره من الدليل أيضاً[١٤٨].

القدح السابع: المنعُ للعلّة: وهو قد يكون في الأصل وقد يكون في الفرع، فمن المنع للأصل قول البصريُّ: إنّما ارتفع المضارع لقيامه مقام الاسم المرفوع، بالعامل المعنويّ, أي: مقام خبر المبتدأ نحو: (زيد يضربُ) مقام (ضارب)، وقيامُ المضارع مقامَ الاسم، عامل معنويّ يعرف بالقلب، لا حَظَّ للحسِّ فيه، فأشبه قيام المضارع من حيث تعرّيه عن العوامل الجازمة والناصبة، الابتداءَ الذي هو الابتداء والخلوّ عن العوامل اللفظية، لأجل الإسناد في الاسم المبتدأ والخبرِ, فالابتداء، أي: المعنى الذي هو العريّة عن العوامل اللفظية، يوجب الرفع فيهما؛ لأنّ هذا المعنى لاقتضائه الجزئين يكون عاملاً فيهما جميعاً، فكذلك يوجبه الرفعَ فيما أشبهه في الفعل المضارع لا تعريّه عن العوامل الجازمة والناصبة ولا الحروف الزوائد يرفعه, كما ذهب إليه الكسائي, وهو رئيس الكوفيين، فيقول له الكوفيّ: لا نسلّم أنّ الابتداء، أي: التعرية عن العوامل اللفظية، يوجب الرفع فيهما، أي: في الاسم المبتدأ والاسم الخبر بل المبتدأ والخبرُ يترافعان، وقال بعضهم: هذا المعنى عاملٌ في المبتدأ, والمبتدأ في الخبر، وأيضاً في الفعل المضارع ليس الرفع باعتبار المشابهة.

والثاني، أي: المنع للعلّة إن كان في الفرع: كأنْ يقول البصريّ: الدليل على أنّ فعل الأمر مبنيّ على السكون؛ لأنّ الأصل في الأفعال البناءُ، وأنّ تراكِ ونزالِ ونصارِ ونحوها من الأسماء الأفعال التي تُقاس عليه مبنيّة على الكسر؛ لقيامها مقام الأمر، ولولا أنّ فعلَ الأمر من جميع الأبواب مبنيّ على السكون لما بُني ما قام مقامه، أي: قام مقام فعل الأمر, فيقول الكوفيُّ للبصريِّ: لا نسلّم أنّ نحو: تراك ونزال، بني لقيامه مقام فعل الأمر كما قلتم، بل بُني ما قام مقامه؛ لتضمّنه لام الأمر، التي هي الحرف، والجواب عن منع العلّة من البصريّ، أن يدلّ على وجود العلّة في الأصل والفرع، بما يظهر به فساد المنع، أي: بأنّ الأصل في الأفعال البناءُ, فلا حاجة إلى جعلِ فعل الأمرِ فرعاً لشيء ليس في بنائه الأصليّ[١٤٩].

والقدح الثامن: المطالبة بتصحيح العلّة: ومرتبتها مقدّمة على مرتبة النقض, لما فيها من تسليم صلاحية العلّة, لو سلِمت عن النقض, فكان تأخيرُه عن المطالبة أولى, فإنّ المطالبة لا تتوجّه على علّة منقوصة، وهي أنْ يدلّ على ذلك المذكور من المطالبة بالتصحيح، بشيئين: أحدهما: التأثيرُ، والثاني: شهادة الأصول.

فالتأثير: وجود الحكم لوجود العلّة وزواله لزوالها, كأن تقول للقائل الذي قال لك: لِمَ بُنِيت الجهاتُ الستُّ على الضم؟ إنّما بُني قبلُ وبعدُ, وباقي الجهات الستّ على الضمّ؛ لأنّها قُطعتْ عن الإضافة, فيقال لك: وما الدليلُ على صحّة هذه العلّة التي هي الاقتطاع عن الإضافة؟ فتقول: التأثير

ووجود البناء لوجود هذه العلّة وعدمُه لعدمها, ألا ترى أنّه إذا لم تنقطع عن الإضافة أُعرب، نحو: (جئتُك من قبلِ زيدٍ)، فإذا انقطع عنها بُني على الضمّ جبراً عن المحذوف منها بأقوى الحركات، فإذا عادت الإضافةُ التي كان حذفُها بالاقتطاع، عاد الإعرابُ في هذه الساعة.

والثاني، أي: شهادة الأصول عند العجز عن المصير إلى دليلٍ بأنْ لم يوجد أو وجد ولم يصلُح شاهداً: كأن تقولَ لمن قال لك: لِمَ بُنِيَتْ كيف وأين ومتى؟ إنّما بُنيت، أي: كلّ واحدة من: (كيف) و(أين) و(متى)؛ لتضمّنها معنى الحرف نحو: (أين زيد؟)، والمعنى: أفي الدار أم في السوق؟ و(متى القتال؟) والمعنى: أغداً أم بعد غدٍ؟ و(كيف زيد؟) والمعنى: أصحيح أم سقيم؟ فيقال لك: وما الدليل على صحّة هذه العلّة، أي: التضمّن بمعنى الحرف، فنقول: الأصول والقواعد التي هي الأسماء تبنى لمناسبتها لمبنى الأصل وتدلّ على أنّ كلّ اسم تضمّن معنى الحرف، كأين ومتى ولا رجل، أو كان في الاحتياج إلى ضمّ ضميمة في الدلالة على معناه, كالموصولات وغيرها، وجب أن يكون مبنيّاً بناءً لازماً[١٥٠].

القدح التاسع: المعارضة: وهي لغةً: المقابلة على سبيل الممانعة[١٥١], واصطلاحاً: "هي إقامة الدليل على خلاف ما أقام الخصم عليه دليله"[١٥٢], فحينئذٍ ركن المعارضة تقابل الدليلين على السواء, بحيث لا مزيّة لأحدهما, لأنّ التقابل لا يقع بين القويّ والضعيف, وههنا هي أنْ يعارَض المستدلّ بعلّة مبتدأة، أي: بابتداء دليل مستقلّ من السائل في مقابلة دليل المستدلّ المعلّل, ويسمّى في أصول الفقه هذا المستدلّ: مثبتاً؛ وهو الذي يثبتُ أمراً والمثبِت أولى من النافي الذي ينفيه, ويُبقي الأمر الأوّل كما في الجرح والتعديل, يُرجّحُ قول الجارح لأنّه يخبر عن حقيقةٍ, وكذا في علم النحو, قول المستدلّ المعارض أولى, والأكثرون على قبولها، أي: المعارضة بالعلّة المبتدأة؛ لأنّها وقعت للعلّة، أي: ثبتت معارضاً لدليل يكون أقربَ إلى الصدق من النافي الذي يُبنى على الظاهر، وقيل: لا تُقبل، أي: المعارضة بالعلّة المبتدأةِ؛ لأنّها تصدٍّ، أي: تعّرض وتوجّه، لمنصب الاستدلال, وذلك المنصبُ، رتبة المسؤول لا السائل مثالها، أي: مثال المعارضة، أن يقول الكوفيّ في إعمال تنازع الفعلين إنّما كان إعمال الأوّل أولى، من إعمال الثاني؛ لأنّ الفعلَ الأوّلَ، سابقٌ وهو صالح للعمل, فكان إعماله أولى لقوّة الابتداء والعناية به فيقول البصريّ: هذا، أي: كونُ إعمالِ الأولى أولى لسبقه معارَضٌ بأنّ الفعل الثانيَ أقربُ إلى الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين، وليس في إعماله، أي: الفعل

الثاني، نقضُ معنىً؛ لأنّه إمّا أن يقتضي الرفعَ أو النصبَ, فإنْ اقتضى الرفع أُضمِر في الأوّل الفاعل قبل الذكر إضماراً على شريطة التفسير, نحو:

كيحسنان ويسيء ابناكا وقد بغى واعتديا عبداكا(١٥٣)

وإن اقتضى النصب امتنع أن يضمر في الأوّل؛ لأنّ المنصوبَ فضلةٌ يجوز الاستغناء عنها, فلا حاجة إلى إضمارها قبل الذكر, ويجب حذفه إلاّ في باب ظنّ على ما بُيِّنَ في علم النحو تفصيلاً، فكان إعماله، أي: الفعل الثاني، أولى من إعمال الفعل الأوّل(١٥٤).

الخاتمة
وأهم النتائج

الحمدُ للهِ-تعالى- الذي مَنَّ علينا بإكمالِ مسيرة الدراسة حتى خاتمته، والصلاة والسلام على رسوله الكريم، وصحابته الطيبين الطاهرين.

أمَّا بعدُ:

فقد آنَ للقلمِ أنْ يضعَ القطوفَ الدانية، في نهاية رحلة علمية، في رِحابِ بيان العلة النحوية في كتاب (حاوي الفوائد شرح جامع القواعد) للشيخ عبدالحليم بن لطف الله-رحمه الله-، حتى كَمُلَ الغرسُ وأينعَ الزرعُ على النحو الآتي:

١-لم يشتهر كتاب (حاوي الفوائد شرح جامع القواعد) بين كتب أصول النحو قبل أن أعمل على دراسته وتحقيقه، ومن خلال دراستي وتحقيقي له ظهر لي أنه يمكن أن يسدَّ باباً في المكتبة العربية يفيد منه الدارسون؛ لأنني أعده من الكتب المهمة في أصول النحو؛ إذ بين فيه مؤلفه جميع ما سبقه من أصول النحو وقواعده المشهورة، جامعاً ذلك بين مختصر أسماه (جامع القواعد)، وشرح لذلك المختصر تحت عنوان (حاوي الفوائد)؛ ليوصل رسالة بأن مغزاه فيه أنه جمع فوائد أصول النحو بعد بيانها، فقد وزع المفردات على أبوابها، ثم ختمه بخاتمة أراد لها المؤلف أن تكون زبدة ما في شرحه، فاتصف الكتاب بالتنوع والشمول فهو كتابان في كتاب واحد وهذا المنهج يُعد جديداً بالنسبة لعصر المؤلف.

٢-لم يشتهر الشيخ عبدالحليم إلا بكتابه هذا، مما لا يمكن الفصل بين حياته وبين كتابه هذا؛ وقد يكون السبب في ذلك قلة ما وصل إلينا عن حياته، فلم نجد في جميع كتب التراجم عنه إلَّا هذا الخبر المرتبط بكتابه .

٣-وافق المؤلفُ مَنْ قَبله في عرض أصول النحو ومادته، وقاسها على قواعد وأصول الفقه، حتى أنه خالف ابن الأنباري في تسميته للسماع بـ(النقل)، ولا مشاحة في الأسامي بعد الاعتراف بالمعاني.

٤-نقل الشارح كلامَ بعض الشرَّاح المتقدمين بما ينفعه في إقامة الشرح الذي يراه مناسباً في بيان معاني القواعد والأصول؛ لاعتماده على حفظه، لذلك كان أغلب نقله عنهم بالمعنى من دون نسبة إلى أصحابها.

٥-ثبت أنَّ العلل عند الشارح مستنبطة من الرواة وليست مدخولة، مستفيداً ممن سبقه ولا سيما الزجاجي وأبي علي الفارسي وابن جني والأنباري، وهذا ردٌّ واضحٌ على من أنكر العلل النحوية، وأطال في ذلك الرد، حتى أنه أطلق عليهم عبارة: (غفلة العوام) .

٦-اللغة عنده توقيفية من وضع واضع حكيم-ﷻ-، وليست اصطلاحية .

٧-اعتمد المؤلف كثيراً على كتاب الخصائص لابن جني، ولمع الأدلة والإغراب في جدل الإعراب للأنباري، والاقتراح للسيوطي، وغيرها كثير.

٨-يذكر الآراء في كثير من الأحيان من دون ترجيح.

٩-أخذتِ العلةُ مساحةً واسعةً من شرحه في المقالة الثالثة: (القياس)؛ لأهمية موضوعها بين موضوعات أُصول النحو.

١٠-لا يمكن أن نعد جميع ما علل به النحاة موافقا لما أرادته العرب؛ لذلك نجد أن الخليل قال: "فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها"[(١٥٥)]، ويُفهمُ من ذلك أنَّ ما علل به النحاة هو استنباط لهذه العلل من خلال استقراء كلام العرب؛ لذلك نجد أن هناك عللاً ما نقضها النحاة فيما بينهم.

١١-

هوامش البحث

(١) ينظر: إيضاح المكنون:٣٥٦/٣، وهدية العارفين:٥٠٥/١، ومعجم المؤلفين:٩٧/٥، وخزانة التراث-فهرس مخطوطات:٤٦٠/٥٦ .

(٢) ينظر: هدية العارفين:٥٠٥/١، ومعجم المؤلفين:٩٧/٥ .

(٣) ينظر: صفحة:١٤٠، و١٤٩، و ٢٣٥، و٢٣٨ من هذه الأُطروحة.

(٤) وهذا الشرح هو الذي نعنى بدراسته وتحقيقه .

(٥) لم أقف على هذا المخطوط .

(٦) ينظر: إيضاح المكنون:٣٥٦/٣، وهدية العارفين:٥٠٥/١، ومعجم المؤلفين:٩٧/٥،وخزانة التراث:٤٦٠/٥٦.

(٧) الخصائص: ٣٤/١.

(٨) المزهر: ٣١٤/١ .

(٩) أُصول النحو العربي (محمد خير الحلواني): ١٠٨.

(١٠) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين:٦٢٨/٢.

(١١) الخصائص:٢٥٠/١.

(١٢) انباه الرواة: ١٠٢/٢.

(١٣) ينظر: الخصائص: ٢٥٠/١.

(١٤) الإيضاح في علل النحو: ٦٤- ٦٦، والمدارس النحوية د. خديجة الحديثي: ٨٣.

(١٥) المدارس النحوية د. شوق ضيف: ٥١.

(١٦) ينظر: العين: ٨٨/١ " باب العين واللام "، ومقاييس اللغة: ١٢/٤ " علَّ "، والمحكم والمحيط الأعظم:٩٣/١ " العين واللام " ، ولسان العرب: ٤٦٧/١١ " علل "، وتاج العروس: ٤٤/٣٠ " علل ".

(١٧) المحكم والمحيط الأعظم: ٩٣/١ " العين واللام ".

(١٨) تاج العروس: ٤٤/٣٠ " علل " .

(١٩) ينظر: مقاييس اللغة مادة (علل)، ولسان العرب مادة (علل).

(٢٠) ينظر: شفاء العليل: ٢٠.

(٢١) لسان العرب:٣٠٨٠/٤ مادة (علل) .

(٢٢) الحدود: ٦٧.

(٢٣) التعريفات: ٢٠١.

(٢٤) التوقيف على مهمات التعاريف: ١٨٩.

(٢٥)ينظر: الأُصول د.تمام حسان: ١٦٣، وأُصول النحو العربي، محمد عيد: ١١٣، والعلل النحوية، د. حميد الفتلي:١٤.

(٢٦) ينظر: أُصول النحو العربي: ١١١.

(٢٧) الكتاب: ٣٢/١.

(٢٨) الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: ٧٦/٣.

(٢٩) ينظر: حاوي الفوائد شرح جامع القواعد: ٢٣٢ .

(٣٠) ينظر الخصائص:٤٩/١، وحاوي الفوائد شرح جامع القواعد: ٢٣٣.

(٣١) ينظر: الخصائص: ١٤٦/١.

(٣٢) ينظر: حاوي الفوائد شرح جامع القواعد: ٢٣٤ .

(٣٣) الكتاب: ٣٢/١.

(٣٤) ينظر: الخصائص: ٢٣٨/١.

(٣٥) يقال: استنوق الجمل أي: تشبهه بالناقة، وهو مثل يضرب في التخليط. ينظر: مجمع الامثال:٩٣/٢، والمصباح المنير: ٦٣١/٢.

(٣٦) ينظر: حاوي الفوائد شرح جامع القواعد: ٢٣٥ .

(٣٧) ينظر: ثمار الصناعة: ٣٤.

(٣٨) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو: ١٧٦.

(٣٩) ينظر: الأصول د. تمام حسان: ١٧١ــ ١٧٢.

(٤٠) ينظر: حاوي الفوائد شرح جامع القواعد: ٢٣٥-٢٣٩ .

(٤١) ينظر: جمهرة اللغة:١٠٣٤/٢.

(٤٢) زاد السيوطي هذا النوع من العلل في الاقتراح: ١٧٦.

(٤٣) البيت لذي الرمة في ديوانه:٢٣/١، وهو بلفظ: "ولا يَرى مثلها عُجمٌ ولا عربُ".

(٤٤) البيتان من الرجز، وهما منسوبان لأبي حيّان الفقعسي. ينظر: المقتضب:٩٨/٢، والأصول في النحو:١١٥/٣، والمرتجل: ١٢١، وشرح التصريح على التوضيح:٧٥١/٢.

(٤٥) هو أحمد بن عبدالقادر بن أحمد بن مكتوم القيسي، أبو محمد، عالم بالتراجم، له معرفة بالتفسير وفقه الحنفية، من كتبه: (التذكرة)، توفي في القاهرة سنة(٧٤٩هـ). ينظر: الجواهر المضية:٧٥/١، والدرر الكامنة:٢٠٤/١.

(٤٦) وابن الصائغ هو محمد بن عبدالرحمن بن علي، شمس الدين الحنفي الزمردي المصري، أديب، من كتبه (التذكرة في النحو)، توفي سنة(٧٧٦هـ). ينظر: الدرر الكامنة:٢٤٨/٥، وكشف الظنون:١٣٣١/٢.

(٤٧) هو عبدالله بن أحمد، ابن الخشاب، أعلم معاصريه بالعربية، من أهل بغداد، من تصانيفه: المرتجل في شرح الجمل للزجاجي، توفي سنة(٥٦٧هـ). ينظر: وفيات الأعيان:١٠٢/٣، وبغية الوعاة:٢٩/٢.

(٤٨) المرتجل: ٢٦.

(٤٩) الأصول في النحو: ٣٥/١.

(٥٠) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٦٤ـ٦٥.

(٥١) ينظر: الحدود: ٨٤.

(٥٢) ينظر: الاقتراح: ١٨٢ــ١٨٤، والعلل النحوية د. حميد الفتلي: ٢٢، وأصول النحو العربي د. محمد خير الحلواني: ١١٠.

(٥٣) ينظر: الخصائص: ١٦٥/١، وحاوي الفوائد شرح جامع القواعد: ١٠٧، وأصول النحو العربي د. محمد خير الحلواني: ١١٠.

(٥٤) ينظر: حاوي الفوائد شرح جامع القواعد: ٢٤٠ .
(٥٥) ينظر: المصدر نفسه: ٢٤٠ .
(٥٦) ينظر: لُـمَعُ الأَدِلَّة: ١٢١ , ١٢٢، و حاوي الفوائد شرح جامع القواعد: ٢٤٤ .
(٥٧) ينظر: الخصائص: ١٩٥/١.
(٥٨) التعليقة على المقرب: ٢٧٧ ـ ٢٧٨.
(٥٩) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ١٨٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٥٤/٣، و حاوي الفوائد شرح جامع القواعد: ٢٤٥ .
(٦٠) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٥/٤.
(٦١) ينظر: لمع الأدلة: ١٠٩.
(٦٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٥٢/٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ٥/٤- ٦، وحاوي الفوائد شرح جامع القواعد: ٢٤٦ .
(٦٣) المراد بالعلة القاصرة: اقتصار التعليل بها على مواضع معينة دون غيرها.
(٦٤) من أمثال العرب , يضرب في التهمة , ووقوع الشر. ينظر: مجمع الأمثال للميداني: ١٧/٢.
(٦٥) ينظر: لُـمَعُ الأَدِلَّة: ١١٢- ١١٥.
(٦٦) شرح التسهيل: ١٢٤/١ ـ ١٢٥.
(٦٧) ينظر: لُـمَعُ الأَدِلَّة: ١١٢- ١١٥، والاقتراح: ١٨٤، وحاوي الفوائد شرح جامع القواعد: ٢٤٧ .
(٦٨) ينظر: الخصائص: ١٧٥/١ ، حاوي الفوائد شرح جامع القواعد: ٢٤٩ .
(٦٩) الخصائص:١٠١/١-١٠٢.
(٧٠) ينظر: حاوي الفوائد شرح جامع القواعد: ٢٤٩ .
(٧١) ينظر: الكافية في علم النحو:١٤ .
(٧٢) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب:٣٨، وشرح المفصل:٧٤/١.
(٧٣) الكافية في علم النحو:١٤.
(٧٤) المفصل في صنعة الإعراب:٣٨، وشرح المفصل:٧٤/١.
(٧٥) ينظر: حاوي الفوائد شرح جامع القواعد: ٢٥٠ .
(٧٦) الكُنْتِيُّ: الرجلُ الكبيرُ المسنُ؛ لأَنَّهُ يُكثرُ من قول: كنتُ كذا وكذا. ينظر: لسان العرب:٣٩٦٢/٥.
(٧٧) لُـمَعُ الأَدِلَّة: ١١٧-١٢١.
(٧٨) ينظر: الخصائص: ١٠٧/١-١٠٨.
(٧٩) ينظر: الكتاب: ٢٠١/١.
(٨٠) ينظر: الخصائص: ١٨٤/١، وحاوي الفوائد شرح جامع القواعد: ٢٥٢ .
(٨١) ينظر: المقتضب:١٦١/٤-١٦٥.
(٨٢) ينظر: الخصائص: ١٨٤/١-١٨٥.

(٨٣) ينظر: المصدر نفسه: ١/١٨٤-١٨٥، وحاوي الفوائد شرح جامع القواعد: ٢٥٢ .

(٨٤) ينظر: الكتاب: ١/٦١ .

(٨٥) لأنَّ (ما) تكف أخوات (ليت) عن العمل، وأما (ليت) فيجوز فيها الإهمال أو الإعمال.

(٨٦) ينظر: حاوي الفوائد شرح جامع القواعد: ٢٥٣ .

(٨٧) ينظر: المصدر نفسه: ٢٥٥ .

(٨٨) ينظر: المصدر نفسه: ٢٥٥ .

(٨٩) الجَدَل: اللَّدَدُ في الخُصومة، والقدرةُ عليها. ينظر: لسان العرب:١/٥٧١ مادة (جدل).

(٩٠) النَّظَر: تأَمُّل الشيء بالعين. ينظر: لسان العرب:٦/٤٤٦٥ مادة (نظر).

(٩١) ينظر: أسرار العربية:١٢٢، واللباب في علل البناء والإعراب:١/٢٠٨.

(٩٢) ينظر: الخصائص:١/١٧٤، والمفصل في صنعة الإعراب: ٣٨.

(٩٣) ينظر: حاوي الفوائد شرح جامع القواعد: ٢٥٦ .

(٩٤) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٦٥- ٦٦.

(٩٥) المصدر نفسه: ٦٦.

(٩٦) ينظر: الأصول د. تمام حسان: ١٧٧، والعلل النحوية د. حميد الفتلي: ١٦.

(٩٧) يعني: البصريين والكوفيين، وقد خصص المؤلف هذا العموم بالأئمة منهم دون سائرهم. ينظر: الخصائص:١/١٩٠.

(٩٨) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو:١٩٥.

(٩٩) ينظر: الكتاب لسيبويه:٣/٥٣٦، والأصول في النحو:٢/٤١٥، واللمع في العربية:١٤، وأسرار العربية:٥٥.

(١٠٠) يقال: عربيٌّ قُحٌّ، أي: محض خالص، بيِّن القَحاحَة. ينظر: الصحاح:١/٣٩٤ مادة (قحح).

(١٠١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين:٢/٦٢٨.

(١٠٢) الخصائص:١/٢٥٠.

(١٠٣) الإيماء: هو أن يكون اللفظ القليل مشتملاً على معان كثيرة بإيماء إليها أو لمحة تدل عليها. ينظر: نقد الشعر:٥٥، وكتاب الصناعتين:٣٤٨، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها:١/٢٦٨.

(١٠٤) بنو غيان، هم بطن من جهينة، نسبة إلى غيان بن قيس بن جهينة بن زيد. ينظر:الأنساب للسمعاني:١٠/١٠٢.

(١٠٥) سنن أبي داود: (٤٩٥٨)٤/٤٤٤، والأنساب للسمعاني:١٠/١٠٢، وسبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد:٦/٣١٦.

(١٠٦) ينظر: الكشاف:٤/٦٢٥، وزاد المسير في علم التفسير:٤/٣٤٦.

(١٠٧) الحَوَمانُ: دَوَمانُ الطَّيْر وطَيَرانُهُ يَدومُ ويَحومُ حول كلّ شيء. والحَوَمان: نباتٌ بالبادية، الحومان: جمع: حومانة وهي الأرض الغليظة. ينظر: العين:٣/٣١٤ مادة (حوم)، ونقعة الصديان فيما جاء على الفعلان:٦٧.

(١٠٨)ينظر: الخصائص:١/٢٥١، والمنصف:١/٢٩ و١٣٤.

(١٠٩) ينظر: لسان العرب: ١٩٩٠/٣مادة(سرر).

(١١٠) ينظر: الخصائص ٧٠/٣، و حاوي الفوائد شرح جامع القواعد: ٢٦١ .

(١١١) هكذا ضبطها المؤلف، ولعلها: القرواش، على ما وجدته من شواهد لهذه المادة. ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو:١٩٨ .

(١١٢) ينظر الخصائص ٧٠/٣-٧١.

(١١٣) ينظر: لسان العرب:١٣٠٥/٢ مادة(خيل).

(١١٤) ينظر: لمع الأدلة: ١٢٣، و حاوي الفوائد شرح جامع القواعد: ٢٦٦ .

(١١٥) لُـمَعُ الأَدِلَّة: ١٢٣-١٢٤، وحاوي الفوائد شرح جامع القواعد: ٢٦٧ .

(١١٦) ينظر: لُـمَعُ الأَدِلَّة: ١٠٧-١٠٨، وحاوي الفوائد شرح جامع القواعد: ٢٦٧ .

(١١٧) ينظر: لسان العرب: ٢٦٥٢/٤ مادة(طرد).

(١١٨) ذهب جمهور الأصوليين إلى عدم حجية الطرد. ينظر: المحصول للرازي:٢٢١/٥، والإبهاج في شرح المنهاج:٧٨/٣، والتحبير شرح التحرير:٣٤٤٧/٧.

(١١٩) لُـمَعُ الأَدِلَّة: ١١٠-١١٢.

(١٢٠) ينظر: حاوي الفوائد شرح جامع القواعد: ٢٦٩ .

(١٢١) ذهب بعض الأحناف إلى أنَّه حجة. ينظر: المحصول للرازي:٢٢١/٥، والإبهاج في شرح المنهاج:٧٨/٣، والتحبير شرح التحرير:٣٤٤٧/٧.

(١٢٢) ينظر: لُـمَعُ الأَدِلَّة: ١١٠-١١٢، و حاوي الفوائد شرح جامع القواعد: ٢٦٩ .

(١٢٣) ينظر: لسان العرب: ٤٠٥٠/٥ مادة(لغا).

(١٢٤) ينظر: حاوي الفوائد شرح جامع القواعد: ٢٧٠ .

(١٢٥) ينظر: الإغراب في جدل الإعراب:٦٠، وحاوي الفوائد شرح جامع القواعد:٢٧٠، والعلل النحوية د. حميد الفتلي: ١٩.

(١٢٦) ينظر: لُـمَعُ الأَدِلَّة:١١٢.

(١٢٧) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب:٢٧٣/١، وشرح الرضي على الكافية:٤٩٢/١.

(١٢٨) ينظر: حاوي الفوائد شرح جامع القواعد: ٢٧٠ .

(١٢٩) ينظر: لُـمَعُ الأَدِلَّة:١١٥، وحاوي الفوائد شرح جامع القواعد:٢٧٤، والعلل النحوية د.حميد الفتلي:١٩.

(١٣٠) ينظر: لُـمَعُ الأَدِلَّة:١١٦- ١١٧، وحاوي الفوائد شرح جامع القواعد: ٢٧٥ .

(١٣١) ينظر: لُـمَعُ الأَدِلَّة:١٢٥ – ١٢٦، وحاوي الفوائد شرح جامع القواعد: ٢٧٦ .

(١٣٢) ينظر: الإغراب في جدل الإعراب:٥٦-٥٧، وحاوي الفوائد شرح جامع القواعد: ٢٧٨ .

(١٣٣) ينظر: الإغراب في جدل الإعراب:٥٤، وحاوي الفوائد شرح جامع القواعد:٢٧٩ ، والعلل النحوية د. حميد الفتلي: ٢٠.

(١٣٤) ينظر: المقتضب:٣٥٤/٣، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين:٤٠٣/٢،

واللباب في علل البناء والإعراب:٥٢٣/١، وارتشاف الضرب:٨٩٢/٢ ، وحاوي الفوائد شرح جامع القواعد:٢٧٩.

(١٣٥) هو الكميت بن زيد بن خنس الأسدي، أبو المستهلّ، شاعر الهاشميين، من أهل الكوفة، كان عالما بآداب العرب ولغاتها وأخبارها وأنسابها، ثقة في علمه، أشهر شعره: الهاشميات، توفي سنة(١٢٦هـ). ينظر: الشعر والشعراء:٥٦٦/٢، وخزانة الأدب للبغدادي:١٤٤/١.

(١٣٦) ديوان الكميت:٤٥٩.

(١٣٧) البيت للصحابي الجليل عباس بن مرداس السلمى-رضي الله عنه-. ينظر: الشعر والشعراء:١٣/١و٢٩١، والأوائل لأبي هلال العسكري:٨٨.

(١٣٨) هو أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيبانيّ بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب، إمام الكوفيين في النحو واللغة، كان راوية للشعر، من كتبه: قواعد الشعر، والمجالس، توفي في بغداد سنة(٢٩١هـ). ينظر: طبقات النحويين واللغويين:١٤١، ووفيات الأعيان:١٠٢/١، وبغية الوعاة:٣٩٦/١.

(١٣٩) البيتان لأحد شعراء الجاهلية لايُعرف اسمه،وهو في:جمهرة اللغة:١٣١١/٣، والزاهر في معاني كلمات الناس:٣٥٦/٢، والبصائر والذخائر:٦٣/٥. وورد(جبار) بدل: (جبان)، و(شيار) بدل: (شيان)، في جميع مصادر النقل.

(١٤٠) ينظر: الإغراب في جدل الإعراب:٤٧-٤٨.

(١٤١) هو حُرثان بن الحارث بن محرث بن ثعلبة، من عدوان، ينتهي نسبه إلى مضر، شاعر حكيم شجاع جاهلي، من المعمرين، له حروب ووقائع وأخبار، توفي سنة(٢٢ق هـ). ينظر: الشعر والشعراء:٦٩٧/٢، والأغاني:٨٦/٣.

(١٤٢) ينظر: الأصول في النحو لابن السراج:٤٣٨/٣، والأغاني:٩٠/٣، والمحكم والمحيط الأعظم:١٢٩/٢. وورد (عامر) بدل: (عاد) في جميع المصادر.

(١٤٣) البيت لمرار الأسدي، وهو من شواهد النحو. ينظر: الكتاب:٧٨/١، والمقتضب:٧٧/٤، والإنصاف:٧٣/١، والرد على النحاة: ٨٩. وورد (نَغْنَى) بدل: (يعنى)، في جميع مصادر النقل.

(١٤٤) هذا البيت للفرزدق في ديوانه:٨٤٤.

(١٤٥) هذا البيت لم أقف على قائله. ينظر: المحكم والمحيط الأعظم:١٧/٦، والمخصص:٤٤٤/٤، الإنصاف:٦١٥/٢، وسر الفصاحة:٨٣، وضرائر الشعر:٤٠.

(١٤٦) ينظر: لسان العرب:٢٤١٣/٤ مادة (صدر).

(١٤٧) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:١٩١/١-١٩٢.

(١٤٨) ينظر: الإغراب في جدل الإعراب:٥٥-٥٦، وحاوي الفوائد شرح جامع القواعد:٢٨٢ .

(١٤٩) ينظر: الإغراب في جدل الإعراب:٥٨، وحاوي الفوائد شرح جامع القواعد: ٢٨٤ .

(١٥٠) ينظر: الإغراب في جدل الإعراب:٥٩، وحاوي الفوائد شرح جامع القواعد: ٢٨٥ .

(١٥١) لسان العرب:٢٨٨٥/٤ مادة (عرض).

(١٥٢) التعريفات:٢١٩.

(١٥٣) هذا البيت لابن مالك في ألفيته: ٢٨ .

(١٥٤) ينظر: الإغراب في جدل الإعراب:٦٢ ، وحاوي الفوائد شرح جامع القواعد:٢٨٦.

(١٥٥) الإيضاح في علل النحو: ٦٤ .

ثَـــبَـــتُ
المصادر والمراجع

١. **الإبهاج في شرح المنهاج** (منهاج الوصول إلي علم الأصول للقاضي البيضاوي): لأبي الحسن علي بن عبدالكافي السبكي(ت٧٥٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤١٦هـ.

٢. **ارتشاف الضرب من لسان العرب**: لأبي حيان الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د.رجب عثمان مُحَمَّد، ود.رمضان عبدالتواب، مطبعة المدني، القَاهِرَة- مصر، ط/١، ١٤١٨هـ.

٣. **أسرار العربية**: لأبي البركات كمال الدين بن محمد الأنباري(ت٥٧٧هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط/١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

٤. **أصول النحو العربي**: للدكتور محمد خير الحلواني، جامعة تشرين، اللّاذِقِيَّةُ- سورية، ١٩٧٩م.

٥. **الأصول (دراسة ابيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب-**النحو، فقه اللغة، البلاغة**)**: للدكتور تمام حسان، عالم الكتب، بيروت، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

٦. **الأصول في النحو**: لأبي بكر بن السراج(ت٣١٦هـ)، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

٧. **الأغاني**: لأبي الفرج علي بن الحسين الأصفهاني(ت٣٥٦هـ)، تحقيق: علي مُحَمَّد البجاوي، الهيأة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط/١، ١٩٩٣م.

٨. **الإغراب في جدل الإعْرَاب**: لأبي البركات كمال الدين بن محمد الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م.

٩. **الاقتراح في علم أصول النحو**: لجلال الدِّين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي(ت٩١١هـ)، تحقيق وتعليق: أ.د.حمدي عبدالفتاح مصطفى خليل، مكتبة الآداب، القَاهِرَة، ط٣، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

١٠. **إنباه الرواة على أنباه النحاة**: لأبي الحسن علي بن يوسف القفطي(ت٦٤٦هـ)، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط/١، ١٤٠٦هـ/١٩٨٢م.

١١. **الأنساب**: لعبدالكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي(ت٥٦٢هـ)، تحقيق: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني و عبدالله عمر البارودي، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الهند، ط/١، ١٣٨٢هـ/١٩٦٢م .

١٢. **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**: لأبي البركات عبدالرحمن ابن أبي سعيد الأنباري النحوي(ت٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ط/١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.

١٣. **الأوائل**: لأبي هلال الحسن بن عبدالله العسكري(ت٣٩٥هـ)، دار البشير، طنطا، ط/١، ١٤٠٨هـ.

١٤. **الإيضاح في علل النحو**: لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي(ت٣٣٧هـ)، نسخة مصورة، (د.ط)، (د.ت).

١٥. **إيضاحُ المكنون في الذَّيلِ على كشف الظُّنون عن أسامي الكُتُب والفُنون**: لإسماعيل باشا بن مُحَمَّد أمين البَغْدَاديّ(ت١٩٢٠م)، أعادت طبعه بالأوفست المَكْتَبَة الإسلامية، طهران، ط٣، ١٣٧٨هـ.

١٦. **إيضاح الوقفِ والابتداء**: لأبي بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري(ت٣٢٨هـ)، تحقيق: مُحْيي الدين عبدالرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.

١٧. **البصائر والذخائر**: لأبي حيان التوحيدي(ت٤٠٠هـ)، تحقيق: د.وداد القاضي، دار صادر، بيروت، ط/١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

١٨. **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**: للإمام السيوطي، تحقيق:مُحَمَّد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

١٩. **تاجُ العَرُوس مِن جَوَاهِرِ القامُوس**: لمُحَمَّد مرتضى الزَّبيدي الحسيني(ت١٢٠٥هـ)، تحقيق ومراجعة: عبدالعليم الطحاوي، وعبدالستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، ط/١، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

٢٠. **التحبير شرح التحرير في أصول الفقه**: لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي الدمشقي الصالحي الحنبلي(ت٨٨٥هـ)، تحقيق: عبدالرحمن الجبرين، وعوض القرني، وأحمد السراح، مكتبة الرشد، الرياض، ط/١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٢١. **التعريفات**: لعلي بن مُحَمَّد الشّريف الجُرْجَانِيّ(ت٨١٦هـ)، ضبط وتصحيح جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٢٢. **التعليقة على المقرب** لابن عصفور: لأبي جعفر أحمد بن مُحَمَّد بن إسماعيل النحاس، تحقيق: د.جميل عبدالله عويضة، مطبعة السفير، عَمَّان، ط/١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

٢٣. **التوقيف على مهمات التعاريف**: لعبد الرؤوف الحدادي المناوي القاهري(ت١٠٣١هـ)، تحقيق: عبدالخالق ثروت، عالم الكتب، القاهرة، ط/١، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.

٢٤. **ثمار الصناعة في علم العربية**: لأبي عبدالله الحسين بن موسى الدينوري الجليس النحوي (ت٤٩٠هـ)، تحقيق: د.حنا جميل حداد، منشورات وزارة الثقافة، عَمَّان، ١٩٩٤م.

٢٥. **جمهرة اللغة**: لأبي بَكْر مُحَمَّد بن الحسن بن دُريد الأزدي(ت٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط/١، ١٩٨٧م.

٢٦. **الجواهر المضية في طبقات الحنفية**: لعبدالقادر بن محمد بن نصر الله القرشي الحنفي(ت٧٧٥هـ)، نشر مير محمد كتب خانه، كراتشي، باكستان، (د.ت).

٢٧. **حاوي الفوائد شرح جامع القواعد**: لعبد الحليم بن لطف الله الرومي(ت١٠٥١هـ)، دراسة وتحقيق، د.محمد حسين عبدالله الجبوري، أُطروحة دكتوراه، بإشراف أ.د. سالم قدوري الحمد، جامعة تكريت، كلية التربية للبنات، ١٤٣٨هـ/٢٠١٦م.

٢٨. **الحدود في علم النحو**: لشهاب الدين البجائي الأُبّذي الأندلسي(ت٨٦٠هـ)، تحقيق: نجاة حسن عبدالله، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط/١١٢، ١٤٢١هـ.

٢٩. **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**: لعبدالقادر البغدادي(ت١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبدالسلام مُحَمَّد هارون، مكتبة الخانجي، القَاهِرَة، ط٤، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

٣٠. **خزانة التراث**(فهرس مخطوطات)، قام بإصدارها مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

٣١. **الخصائص**: لأبي الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، مطابع الهيأة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط٥، ٢٠١٠م.

٣٢. **الدُّرَرُ الكامِنةُ في أعيان المِائَةِ الثَّامِنَةِ**: لابن حجر العسقلانيّ، تَحقِيقُ: مُحَمَّد عبدالمعيد، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن-الهِنْد، ط٢، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.

٣٣. **ديوان ذي الرُّمة**، تحقيق: د.عمر فاروق الطبّاع، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط/١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

٣٤. **ديوان الفرزدق**، جمع وشرح وتصحيح عبدالله بن إسماعيل الصّاوي، المكتبة التّجارية الكبرى، القاهرة، ١٣٥٤هـ/١٩٣٦م.

٣٥. **ديوان الكميت بن زيد الأسدي**، جمع وشرح وتحقيق: د.محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط/١، ٢٠٠٠م.

٣٦. **الرد على النحاة**: لابن مَضَاء القرطبي(ت٥٩٢هـ)، دراسة وتحقيق: د.محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط/١، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

٣٧. **زاد المسير في علم التفسير**: لأبي الفرج بن الجوزي(ت٥٩٧هـ)، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط/١، ١٤٢٢هـ .

٣٨. **الزاهر في معاني كلمات الناس**: لأبي بكر الأنباري، تحقيق: د.حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/١، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

٣٩. **سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد**: للإمام مُحَمَّد بن يوسف الصالحي الشافعي (ت٩٤٢هـ)، تحقيق: د.مصطفى عبدالواحد، مطبعة الأهرام، القَاهِرَة، ط/١، ١٤١٨هـ.

٤٠. **سِرُّ الفصاحة**: لأبي مُحَمَّد بن سنان الخَفَاجِيّ الحَلَبِيّ(ت٤٦٦ هـ)، دار الكُتُبِ العِلميَّة، بيروت، ط/١، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٤١. **سُنَنُ أبي داوُد**: لأبي داود سُلَيْمَان بن الأشعث السِّجِسْتَانِيّ الأَزْدِيّ(ت٢٧٥هـ)، تعليق: مُحَمَّد ناصر الدين الألباني، اعتناء: أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، مكتبة المعارف، الرياض، ط٢، ١٤٢٤هـ.

٤٢. **شرح التصريح على التوضيح** (أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو): للشيخ خالد بن عبدالله الأزهري المصري المعروف بالوقاد(ت٩٠٥هـ)، تحقيق: مُحَمَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

٤٣. **شرح الرضي على الكافية**: لرضي الدين الأستراباذي(ت٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، مطبوعات جامعة قاريونس، بنغازي-ليبيا، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

٤٤. **شرح المفصل للزمخشري**: ليعيش بن علي بن يعيش الأسدي المعروف بابن يعيش وابن الصانع(ت٦٤٣هـ)، تقديم: د.اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

٤٥. **الشعر والشعراء**: لأبي مُحَمَّد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري(ت٢٧٦هـ)، تحقيق وشرح: أحمد مُحَمَّد شاكر، دار الحديث، القَاهِرَة، ط/١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

٤٦. **شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل**: لابن قيم الجوزية(ت٧٥١هـ)، تحقيق: محمد بدر الدين النعساني الحلبي، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

٤٧. **الصِّحاحُ**(تاج اللغَة وصحاح العَرَبيّة): لأبي نصر إسماعيل بن حمّاد الجوهري الفارابي (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطّار، دار العِلمِ للملايين، بيروت، ط٢، ١٣٩٩هـ.

٤٨. **ضرائر الشعر**: لأبي الحسن بن عصفور(ت٦٦٩هـ)، تحقيق: إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط/١، ١٩٨٠م.
٤٩. **طبقات النحويين واللغويين**: لأبي بكر مُحَمَّد بن الحسن الزبيدي الأندلسي(ت٣٧٩هـ)، تحقيق: مُحَمَّد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، القَاهِرَة، ط٢، ١٩٧٣م.
٥٠. **الطِّراز المتضمِّنُ لأسرار البلاغة وعُلُوم حقائق الإعجاز**: ليحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي اليمني(ت٧٤٩هـ)، مراجعة وضبط وتدقيق: مُحَمَّد عبدالسَّلام شاهين، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ط/١، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
٥١. **العلل النحوية** (دراسة تحليلية في شروح الألفية المطبوعة إلى نهاية القرن الثامن الهجري): للدكتور حميد الفتلي، كتاب- ناشرون، بيروت، ط/١، ٢٠١١م.
٥٢. **العين**: لأبي عبدالرَّحْمَن الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري(ت١٧٥هـ)، تحقيق: د.مهدي المخزومي، ود.إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، (د.ت).
٥٣. **الكافية في علم النحو**: لأبي عمرو جمال الدين بن الحاجب الكردي المالكي، تحقيق: د. صالح عبدالعظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط/١، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
٥٤. **كتاب الصِّنَاعَتَينِ**(الكتابة والشعر): لأبي هلال الحسن العسكري، تحقيق: علي مُحَمَّد البجاويّ، ومُحَمَّد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر العَربي، القَاهِرَة، ط٢، ١٩٧١م.
٥٥. **الكتاب**: لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المُلَقَّب بسيبويه(ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبدالسلام مُحَمَّد هارون، مكتبة الخانجي، القَاهِرَة، ط٣، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
٥٦. **الكَشَّاف عن حقائق غوامض التَّنْزِيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**: لأبي القاسم الزَّمَخْشَرِيّ، دار الكتاب العربي، بيروت، ط/٣، ١٤٠٧هـ.
٥٧. **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**: لحاجي خليفة(ت١٠٦٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت،١٤١٣هـ/١٩٩٢م.
٥٨. **اللباب في علل البناء والإعراب**: لأبي البقاء العكبري البغدادي، تحقيق: د.عبدالإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
٥٩. **لسان العرب**: لابن منظور مُحَمَّد بن مكرم الإفريقي المِصْري(ت٧١١هـ)، تحقيق: عبدالله علي الكبير، ومُحَمَّد أحمد حسب الله، وهاشم مُحَمَّد الشاذلي، دار المعارف، القَاهِرَة، (د.ت).
٦٠. **لُمَعُ الأدلَّة**: لأبي البركات كمال الدين بن محمد الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م.
٦١. **اللمع في العربية**: لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، (د.ت).
٦٢. **مَجمَعُ الأمثال**: لأبي الفضل أحمد بن مُحَمَّد الميداني النَّيْسَابُورِيّ(ت٥١٨هـ)، تحقيق: مُحَمَّد مُحْيي الدِّين عبدالحميد، دار السنة المُحَمَّدية، القَاهِرَة،١٣٧٤هـ/١٩٥٥م.
٦٣. **المحصول في علم أصول الفقه**: لفخر الدين الرازي خطيب الري(ت٦٠٦هـ)، دراسة وتحقيق: د.طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، دمشق، ط/٣، ١٤١٨هـ.
٦٤. **المحكم والمحيط الأعظم**: لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي(ت٤٥٨هـ)، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.
٦٥. **المخصص**: لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي(ت٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط/١، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
٦٦. **المدارس النحوية**: للدكتورة خديجة الحديثي، مطبعة جامعة بغداد، ط/٢، ١٤١٠هـ.
٦٧. **المدارس النحوية**: لشوقي ضيف(ت١٤٢٦هـ)، دار المعارف، مصر، ١٤١٦هـ.
٦٨. **المرتجل في شرح الجمل**: لأبي محمد عبدالله بن الخشاب(ت٥٦٧هـ)، تحقيق: علي حيدر، دار الحكمة، دمشق، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.
٦٩. **المُزهرُ في عُلُوم اللغة وأنواعها**: لجلال الدِّين السيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
٧٠. **المِصْبَاحُ المُنيرُ في غريب الشرح الكبير**: لأبي العباس أحمد بن مُحَمَّد الفيومي الحموي(ت٧٧٠هـ)، مراجعة: الشيخ مُحَمَّد حسنين الغمراوي، المطبعة الأميرية، القَاهِرَة، ط٥، ١٩٢٢م.
٧١. **معجم المؤلِّفين وتراجم مصنَّفي الكُتب العَرَبِيّة**: لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
٧٢. **المُفَصَّلُ في صَنعَةِ الإعراب**: لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزَّمَخْشَرِيّ، تحقيق: د.علي بو ملحم، دار ومَكْتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
٧٣. **مقاييس اللغة**: لأبي الحسين أحمد بن فارس(ت٣٩٥هـ)، تحقيق وضبط: عبدالسَّلام مُحَمَّد هَارُون، دار الفكر للطباعة والنَّشْر والتوزيع، بيروت، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
٧٤. **المُقتضبُ**: لأبي العباس مُحَمَّد بن يزيد المُبَرِّد(ت٢٨٥هـ)، تحقيق: مُحَمَّد عبدالخالق عضيمة، مطبعة الأهرام، القَاهِرَة، ط٣، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
٧٥. **المنصف**(شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني): لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، دار إحياء التراث القديم، ط/١، ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م.

٧٦. **نقد الشعر**: لقدامة بن جعفر بن قدامة البغدادي(ت٣٣٧هـ)، مطبعة الجوائب، قسطنطينية، ط/١، ١٣٠٢هـ.
٧٧. **نفحة الصديان فيما جاء على الفعلان**: لرضي الدين الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر العدوي العمري القرشي الصغاني الحنفي(ت٦٥٠هـ)، تحقيق: د. علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، ط/١، ١٩٨٢م.
٧٨. **هدية العارِفين في أسماءِ المؤلفينَ وآثارِ المُصَنِّفينَ**: لإسماعيل باشا البابانى البغدادي(ت١٣٣٩هـ)، طبع بعناية وكَالَة المعارف الجليلة فِي مطبعتها البهية، استنبول، ١٩٥١م، أعادت طبعه بالأوفست: دَار إحْيَاء التراث الْعَرَبِيّ، بيروت، ط٣، ١٣٨٧هـ.
٧٩. **وَفَيَات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**: لابن خلكان البرمكي الإربلي(ت٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٠٠-١٩٩٤م.

The grammatical justification of Abdulhaleem Bin lutfallah arrumi (1051 A.H) in his book: (The Profits container, the rules collector explanation).

Introduction

All praise and blessings are due to Almighty Allah the creator of human beings, Allah's pray and peace are upon his prophet Mohammad (peace and blessings be upon him and his followers).

It is worth mentioning that Muslims should present all they could to serve their mother tongue and it is a charity that is worthily given without any kind of pride and hypocrisy. It is deep rooted in Muslim souls to serve their glorious Quran and this is the reason behind my study to discuss the grammatical justification in explaining a kind of Arabic grammatical origins, it is the explanation of the scientist (Abdulhaleem Bin Lutfallah 1051 A.H) which is called (**The profits container, the rules collector explanation in the grammar origin science)** that is delighted us with the limitless arts and sciences of Arabic.

This study pays a great attention at the concept of (grammatical justification) and how our utterances are well formed. The study comes under the title: **The grammatical justification of Abdulhaleem Bin lutfallah arrumi (1051 A.H) in his book: (The Profits container, the rules collector explanation).**

The presented study is divided into preface, introduction and three demands, they are: the first demand tackles the justification and its growth, the second demand deals with the justification intentions, the third demand focuses on the justification ways, the fourth demand is about anti justification methods, these chapters are followed by the most important conclusions and the list of sources that contains various and different books such as Quranic

science books, interpretation books, prophetic tradition books and the books of grammar, linguistics and art.

Finally, All praise and blessings are due to Almighty Allah and infinite pray and peace is upon our prophet Muhammad (peace and blessings be upon him and his fellows.

The researchers:

Dr. Salim Qadori Al hammad — Mr. Mohammed Hussein Abdullah

1438 A.H — 2016 A.D